جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية
التاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
مزروع بسمة / بونافي نجاة

يوم: 27/06/2022

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا في ظل الانتداب الفرنسي (1920-1946م)

لجنة المناقشة:

ومان حورية	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
براهمي نصيرة	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
غرداين مغنية	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

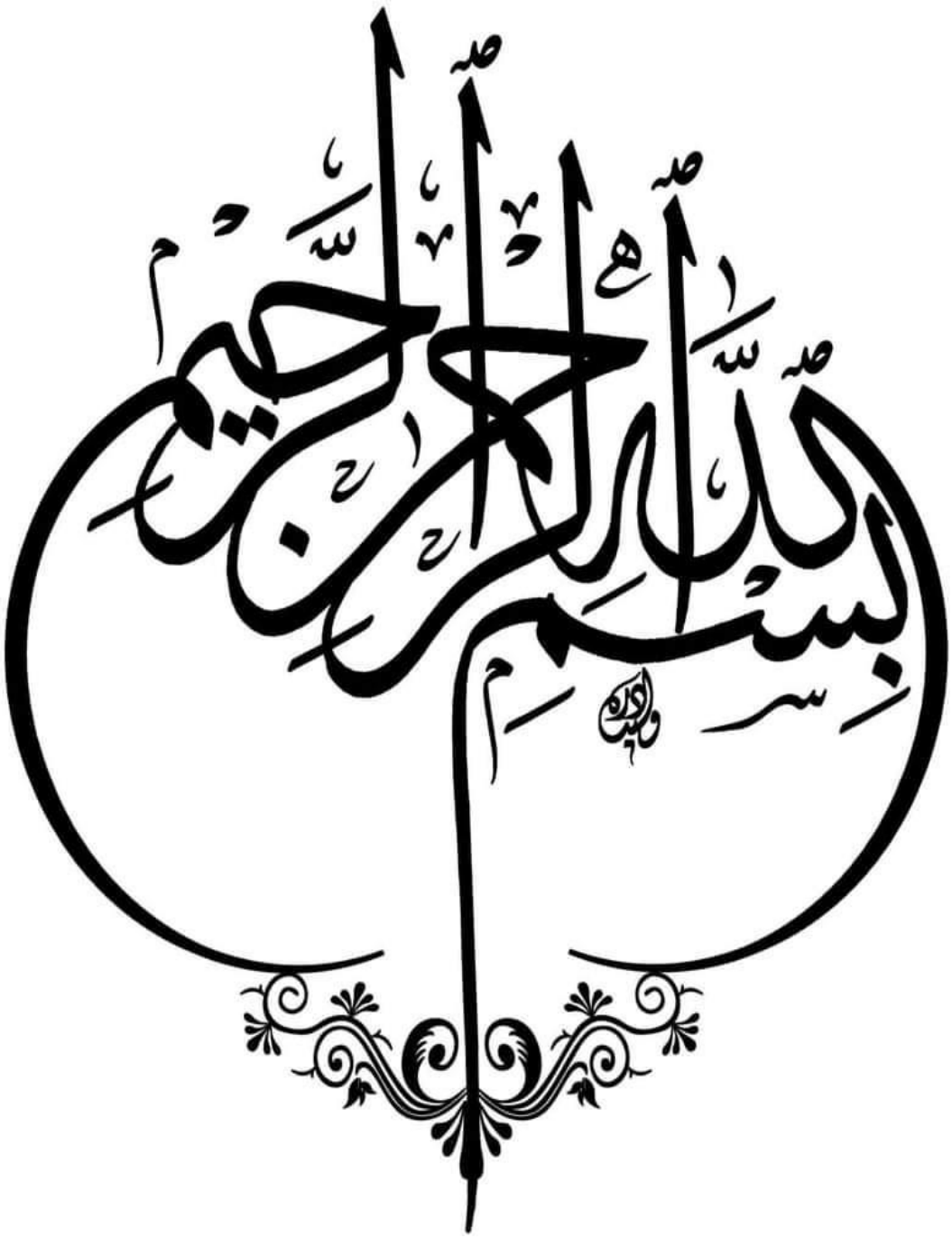
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله أن يسر لنا إنهاء هذا العمل راجين من المولى عز وجل أن يكون هذا العمل العلم النافع الذي يستفاد منه

كما نتقدم بجزيل الشكر للدكتورة المشرفة "براهمي نصيرة على توجيهاتها ونصائحها التي كانت عونا لنا في إتمام المذكرة

كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة التي تحملت عناء قراءة هذه المذكرة من أجل المناقشة والتقييم

كما يطيب لنا أن نتقدم بالشكر للدكتورة بكرادة جازية التي ساعدتنا بدعمها لنا بمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة

وكل الشكر والعرفان إلى من قدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات من أساتذة وطلبة قسم العلوم الإنسانية تخصص تاريخ.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي

إلى شمعة حياتي و بحر الحب والحنان والنبض الساكن في العروق

أمي الغالية حفظها الله

إلى من رحل عن الدنيا ولم يرحل عن قلبي وذلك الذي لطالما تمنيت أن يكون بقربي

أبي رحمه الله

إلى نجوم سمائي المتلألئة وسندي في الحياة إخوتي وأخواتي وزوجة أخي وبنات أخواتي وأولاد

أخواتي وابنة أخي حفظهم الله

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

بسمة

إهداء

لوالد يا الكريمين كلمات الدنيا عجزت عن وصف مدى امتنان لكما عسى أن يبلغني ربي وأتمكن من تعويض تعبكما ورد جميلكما

إخوتي الأحباء سندي وقوتي فضلكم عليا لن أنساه ما حييت أختي عزيزتي حفظها الله ورعاك لطالما ساندتني عندما ضاقت بي من كل شيء أتمنى لكي النجاح في مشوارك الدراسي

صديقتي زينة رفيقة دربي مشجعتي في كل خطوة حفظك الله غاليتي

إلى كل من أحبتهم وصادفتهم طيلة مسيرتي الجامعية

شكرا لكم جميعا

نجاة

قائمة المختصرات:

المختصر	دلالته
تر	ترجمة
مج	المجلد
س	السلسلة
ج	الجزء
ط	الطبعة
د.ن	دون دار النشر
د.ب	دون بلد النشر
د.ت	دون تاريخ النشر
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة ....إلى الصفحة

مقدمة

عملت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى على تنفيذ إستراتيجيتها في بناء إمبراطورية أوروبية عظمى على حساب دول المشرق العربي بحيث استعملت شتى الطرق لتفكيك المنطقة والسيطرة عليها إذ وجهت فرنسا أنظارها نحو سوريا والتي وقعت تحت انتدابها سنه 1920م بموجب قرارات سان ريمو وذلك لما تزخر به سوريا من موقع استراتيجي كونها تربط دول الشرق بدول الغرب وباعتبارها مركز مهم لحركة التبادل التجاري وذلك لما تتوفر عليه من طرق ومواصلات وثروات طبيعية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يمثل منعرجا تاريخيا هام في التاريخ السوري، والكشف عن خطورة الانتداب الفرنسي الذي استخدم جميع الأساليب للقضاء على المجتمع السوري وذلك بتقسيم وطمس هويته وثقافته العربية واستنزاف خيرات بلاده.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

فترة الدراسة ممتدة من 1920م إلى1946م وهي فترة الانتداب الفرنسي، أما الإطار المكاني فهو سوريا الخاضعة للانتداب الفرنسي.

وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

شهدت سوريا في فترة الانتداب الفرنسي تغيرات مست جل المجالات منها الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا نطرح إشكالية موضوعنا: **كيف كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسوريا في ظل الانتداب الفرنسي 1920- 1946؟**

تندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الخصائص الجغرافية لسوريا ؟.
- كيف استغلت سلطات الانتداب الأراضي الزراعية في سوريا؟
- ما هي أهم الأساليب التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لإرهاق الصناعة المحلية؟
- ما هي أهم القيود التي فرضتها سلطات الانتداب على التجارة السورية؟
- ما هي أهم الأساليب التي اعتمدتها السلطات الفرنسية داخل المجتمع السوري؟
- كيف كان التعليم السوري إبان فترة الانتداب الفرنسي؟
- كيف كان الواقع الصحي في سوريا في ظل الانتداب الفرنسي؟

وللإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا الخطة المكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق.

الفصل الأول تحت عنوان التعريف بالمنطقة جغرافيا وسياسيا حيث تناولنا فيه الموقع الجغرافي وخصائصه، وتطرقنا فيه إلى الإطار السياسي. وكذلك إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسوريا في ظل التواجد العثماني قبيل الانتداب، كما تعرضنا فيه إلى خضوع سوريا للانتداب الفرنسي.

أما الفصل الثاني فيتناول الأوضاع الاقتصادية في سوريا في فترة الانتداب الفرنسي وتطرقنا فيه إلى الفلاحة وكذلك الصناعة وتحدثنا فيه أيضا عن التجارة.

أما الفصل الثالث فيتناول الأوضاع الاجتماعية في سوريا في ظل الانتداب الفرنسي، وتحدثنا فيه عن تركيبة المجتمع السوري وعن التعليم كحق ومطلب اجتماعي ضروري، وأيضا

عن مرافق الصحة والخدمات الصحية وما يمكن أن تقدمه هذه الهياكل من تكوين صورة عن ملامح القطاع الصحي السوري في فترة الانتداب.

الخاتمة وهي عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذه الدراسة إلى مجموعة من الأسباب منها الذاتية والموضوعية.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسوريا في فترة الانتداب الفرنسي.
- قلة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في كسب كم معرفي حول موضوع دراستنا.
- التعرف على التغيرات التي مست الأوضاع في سوريا.
- تسليط الضوء على السياسة المتبعة من طرف سلطات الانتداب الفرنسي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بما أنهما يمثلان أهم مرتكزات البلاد.

أهداف الموضوع:

- معرفة الوضع الاقتصادي للمجتمع السوري في فترة الانتداب الفرنسي.
- معرفو الحالة الاجتماعية للمجتمع السوري في ظل الانتداب الفرنسي.
- التعرف على أثر الانتداب الفرنسي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.

المنهج المعتمد في الدراسة:

- المنهج التاريخي: كمنهج أساسي وذلك انطلاقا من عرض الأحداث والوقائع التي تخص المنطقة.
- المنهج التحليلي: اتبعنا هذا المنهج في الدراسة وتحليل مضمونها للوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات حول موضوع الدراسة.

أهم المراجع والمصادر:

من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في بحثناعلي الطنطاوي في كتابه ذكريات الجزء الخامس بالإضافة، إلى أسعد الكوراني في كتابه ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت، أما عن المراجع المعتمدة نذكر كتاب نجيب الأرمينازي بعنوان محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، بالإضافة إلى كتاب مسعود ظاهر بعنوان الدولة والمجتمع في المشرق العربي، وكذلك كتاب سعيد حماده تحت عنوان النظام النقدي والصرافي في سوريا، وأيضا ستيفان هامسلي لونغريغ في كتابه تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي بالإضافة كتاب حكمت علي إسماعيل بعنوان نظام الانتداب الفرنسي على سوريا 1920، 1928 وكذلك كتاب محمد علي كرد بعنوان خطط الشام بجزأيه الثالث والرابع.

الصعوبات:

لا يخلو البحث العلمي من الصعوبات التي تواجه الباحث في دراسته ومن بينها:

- قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع
- افتقار مكتبة الكلية للكتب التي تخدم هذا الموضوع.

الفصل الأول

الفصل الأول: التعريف بالمنطقة جغرافيا وسياسيا

أولا: الموقع والخصائص الجغرافية

ثانيا: الإطار السياسي

ثالثا: الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسوريا في ظل التواجد العثماني قبيل الانتداب

رابعا: خضوع سوريا للانتداب الفرنسي 1920م

أولا: الموقع الجغرافي

لفظ سوريا[1] هو إرث من التاريخ القديم، حيث في العصور الإسلامية كان اللفظ المستعمل هو الشام "دمشق" وسمي إقليم دمشق بلاد الشام أي بلاد دمشق.[2]

تقع سوريا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في غربي آسيا تبلغ مساحتها (185,180 كلم^2) تعداد سكانها (12,539,000) حسب إحصائيات سنة 1991.[3]

يحدها من ناحية الشرق صحراء العراق، ومن الغرب ساحل البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال جبال طوروس في جنوبي الأناضول وجنوبا صحراء شبه الجزيرة العربية، ولقد كانت تضم كل من لبنان وشرق الأردن وجزء كبير من فلسطين،[4] تحتوي على ثلاث مدن رئيسية هي: حلب[5]، حمص[6]، وحماه[7]، ودمشق[1]، عاصمتها.[2]

---

(1) سوريا اسم غلب إطلاقه على القطر الشامي في عهد الاسكندر مقتضيا مع تخفيفه من اسم آشوري لغلبة الآشوريين عليه. ينظر: معاذ محارب: تغيرات الخريطة السورية من العهد العثماني حتى اليوم، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (د.ب)، 2017م، ص 3.

(2) هنري لورانس: اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، ط2، دار الجماهير، ليبيا، (د.ت)، ص 31.

(3) أحمد معمور العسيري: موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى عصرنا الحاضر 1417هـ/96-97م، فهرسة مكتبة الملك فهد أثناء النشر، الدمام، 1996م، ص 453.

(4) احمد فخري: دراسات في تاريخ الشرق القديم- مصر- العراق- سوريا- اليمن- إيران، مختارات من الوثائق التاريخية، ط2، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1963م، ص 52.

(5) مدينة عظيمة واسعة الأرجاء، كثيرة الخيرات، طيبة الهواء والماء، وثاني أكبر المدن السورية في تعداد السكان (حوالي مليون نسمة)، وهي مركز محافظة حلب، تبعد عن دمشق حوالي 350 كلم، وعن الحدود السورية التركية بـ 50 كلم، ينظر: يحيى شامي: موسوعة المدن العربية الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، 1993م، ص 52.

(6) مركز محافظة حمص، ومن كبريات المدن السورية (حوالي 400 ألف نسمة)، تقع على الطريق الرئيسية المعبدة، الآتية من دمشق باتجاه حلب، ينظر: المرجع نفسه، ص 55.

(7) مركز محافظة حماه، إحدى أكبر المدن السورية (حوالي 300 ألف نسمة)، يمر بها نهر العاصي الآتي من الجنوب باتجاه الشمال، وهي إلى الشمال من حمص عن طريق الرئيسية المؤبدة آلاتية من دمشق جنوبا إلى حلب في دمشق. ينظر: المرجع نفسه، ص 54.

تمتاز سوريا باختلاف بيئتها الجغرافية، تحتوي على سهول ساحلية خصبة ذات موانئ بحرية صالحة، كما فيها وديان وجبال وعرة تتخللها مناطق أشبه بالواحات تمتاز بخصوبة ما حولها من أراضي كما أنها تحتوي على مساحات واسعة[3] صالحة للزراعة وأيضا على مساحات صحراوية واسعة، وتنقسم سوريا جغرافيا إلى ثلاثة أقسام:

1) السهل الساحلي:

يمتد على ساحل البحر الشرقي من شبه جزيرة سيناء إلى خليج الاسكندرونة وانحصر هذا السهل بين البحر والجبل فيتسع في شمال والجنوب ويقتصر على مجرد شريط ضيق في سفح جبل لبنان، ويضم سهل الساحلي في الجنوب السهول المشهورة في الأزمنة القديمة وهي سهل صارونة وسهل فلسطيا، كما يضم ساحل النصيرية في الشمال ومنطقة الساحل في لبنان.[4]

2) السلسلة الغربية:

تطل على الساحل السوري سلسلة من الجبال والهضاب تبدأ بالأمانوس[5] في الشمال وتمتد حتى جبل في سيناء المرتفع في الجنوب واهم أجزائها لبنان الغربي، وتمتد سلسلة الغربية جنوب مصب العاصى في جبل الأقرع.[1]

---

(1) عاصمة الجمهورية العربية السورية وأكبر مدنها سكانا (حوالي 1,750,000 مليون نسمة) وقاعدة محافظة دمشق التي تهتم أقضية دومان الزبداني، القطيفة والبنك، تقع في الجهة الجنوبية من البلاد إلى الشمال الشرقي من جبل الشيخ. ينظر: يحيى شامي:المرجع السابق، ص 57.

(2) محمد عتريس: معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، (د.ت)، ص 273.

(3) أحمد فخري: المرجع السابق، ص 53.

(4) فيليب حتي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، تر: جورج حداد– عبد الكريم رافق، ج1، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)، ص 31.

(5) هو التواء فرعي يمتد من جبال طوروس (التي تفصل سوريا عن آسيا الصغرى) باتجاه الجنوب ليتصل بكتلة الجبال السورية ويحيط أمانوس بخليج الاسكندرونة فيشكل حاجزا بين سوريا وكليكيا ويرتفع إلى نحو 5000 قدم على سطح البحر. ينظر: رمضان عبده علي، تاريخ الشرق الأدنى القديم وحضارته منذ فجر التاريخ حتى مجيء حملة الاسكندر الأكبر، ج2، دار نهضة الشرق، القاهرة، (د.ت)، ص 57.

يعد ارتفاع السلسلة الغربية شبيها بالارتفاعات الألبية في جبال لبنان، إذ تتألف هذه السلسلة من الصخور الكلسية.[2]

3) السلسلة الشرقية:

تشكل السلسلة الشرقية المنطقة الرابعة في تضاريس سوريا، وتبدأ السلسلة في نقطة جنوبي حمص وتقابل لبنان الغربي بلبنان الشرقي على طول واحد وارتفاع واحد تقريبا ثم تنحدر من حرمون بسرعة نحو هضبة حوران[3] منطقة التلال التي تجاورها في الغرب وهي الجولان ومن هناك تستمر في شرق الأردن.[4]

يتميز مناخ سوريا على الساحل بمناخ البحر الأبيض المتوسط حار وجاف صيفا، معتدل وممطر شتاءا، مناخ صحراوي أو شبه صحراوي في 60% من البلاد.[5]

(1) هو (جبل كاشيوس في العصر الكلاسيكي) الذي يرتفع إلى 4500 قدم. ينظر: رمضان عبده علي: المرجع السابق، ص 57.

(2) فيليب حتي: المرجع السابق، ص ص 32-33.

(3) يمتاز سطح حوران بأنه بركاني وفيه صخور بازلتية وتربة غنية وتبدأ الأراضي البركانية في التلال الجنوبي دمشق و تشمل مساحة طولها 60 ميلا بما يعادلها عرضها وهي أكبر مساحة في هذا النوع في سوريا. ينظر: رمضان عبده علي المرجع السابق، ص 59.

(4) فيليب حتي: المرجع السابق، ص ص 43-44.

(5) محمد عتريس: المرجع السابق، ص 273.

ثانيا: الإطار السياسي

أصبحت سوريا خاضعة للحكم العثماني منذ سنة 1516م إلى غاية سنة 1920،[1] ولم تكن وحدة إدارية منفصلة بل قسمت إداريا إلى ثلاث ولايات (سوريا، حلب، بيروت)، وكان لكل ولاية واليا عاما ثم بعد ذلك ألحقت بها ثلاث متصرفيات ربطت إداريا بولاية دمشق وهي متصرفيات (القدس، دير الزور، وجبل لبنان) وظلت الولايات تحكم حكما مباشرا حتى عام 1918.[2]

ولقد أقحمت الدولة العثمانية نفسها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا بدون مبرر لذلك،[3] في الوقت الذي ظهرت فيه أطماع فرنسا في سوريا،[4] وتجل ذلك في الاتفاق السري الذي عقدته مع بريطانيا من أجل اقتسام البلاد العربية وهو اتفاقية سياكس بيكو،[5] المشهورة،[6] تم الاتفاق عليها في 16 ماي 1916 بهدف تحديد مناطق النفوذ لكل منهما في المشرق العربي.[7]

(1) أحمد معمور العسيري: المرجع السابق، ص 454.

(2) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: سعد الله الجابري ودوره السياسي في سوريا حتى عام 1947، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة القادسية، 2012م، ص 07.

(3) أحمد معمور العسيري: المرجع السابق، ص 339.

(4) رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1996م، ص 67.

(5) معاهدة سرية بين بريطانيا وفرنسا بشأن تقسيم الولايات العثمانية بينهما وينسب اسمها إلى كل ممثلي الدولتين وهما "مارك سايكس البريطاني"، و"جورج بيكو الفرنسي"، ينظر: يحيى محمد نبهان: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص 162.

(6) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى –تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مج1– النظام بين العرب والأتراك، مكتبة مدبولي القاهرة، (د.ت)، ص 295.

(7) أحمد عبد العزيز عيسى: في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2016م، ص 300.

حشدت القومية العربية قواها في سوريا ضد السيطرة العثمانية وسياسة التتريك،[1] وتمكن العرب تحت راية الشريف حسين و زعامة أبنائه من تحقيق انتصار على القوات العثمانية واقتربوا من دمشق، وبعد هزيمة الجيش العثماني أعلن قائده الأعلى في دمشق 27 سبتمبر 1918م أمام المجلس البلدي جلاء الدولة العثمانية جيشا وحكومة، وقد تم هذا الجلاء عن كامل سوريا إلى حلب فالأناضول في 30 أكتوبر 1918م.[2]

وقد أعلن العرب عن فرحهم باستقلالهم بعد فوز الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وعملوا على تنظيم إدارتهم في انتظار الاعتراف الرسمي بهذا الاستقلال وبتلك الوحدة بمساعدة الحلفاء ولكن سرعان ما خابت آمالهم في حلفائهم الذين اتضحت نواياهم الاستعمارية في البلاد العربية.[3]

سافر الأمير فيصل إلى باريس في حوالي منتصف جانفي 1919م للمشاركة في مؤتمر الصلح، فوجد الحكومة الفرنسية مصممة على أن لا تعترف به ممثلا لبلاد العرب في هذا المؤتمر،[4] بعد أن قررت تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو، لهذا التجأ الأمير إلى بريطانيا فأشار عليه ساستها بتجنب الاصطدام مع فرنسا وحتمية التفاهم مع الصهاينة.[5] ونتيجة لتدخل الحكومة البريطانية تراجعت فرنسا عن موقفها وسمحت للأمير فيصل بالمشاركة في المؤتمر.[6]

(1) فيليب حتي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، تر: كمال اليازجي، ج2، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)، ص 354.
(2) مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، سورية، ج10، مؤسسة هانياد، لبنان، 1997م، ص 38.
(3) محمد علي القوزي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م، ص 17.
(4) جورج انطونيوس: يقظة العرب –تاريخ حركة العرب القومية–، تر: ناصر الدين الأسد إحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، لبنان، 1987م، ص 396.
(5) محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 18.
(6) مسعود الخوند: المرجع السابق، ص 45.

كان خطاب الأمير فيصل في مؤتمر صلح خطابا هادئا أصر فيه على ضرورة استقلال البلاد العربية ووحدتها وتعاونها مع الغرب للوصول إلى مراتب التقدم.[1]

فشلت جهود الأمير فيصل في مؤتمر الصلح في إقامة دولة عربية مشرقية تحقق أهداف الثورة العربية الكبرى وهذا بتطبيق بريطانيا وفرنسا لاتفاقية سايكس بيكو.[2]

أقر مؤتمر الصلح ضرورة تعيين لجنة دولية لتحقيق في قضايا آسيا الصغرى، والاطلاع على رغبة سكانها، تتألف من مندوبين أمريكا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، لكن امتنعت فرنسا وبريطانيا عن المشاركة في اللجنة، وانسحبت إيطالية لعدم وجود مصلحة لها في الشرق.[3]

ولقد تألفت هذه اللجنة من المندوبين الأمريكيين "كينج" و"كراين" وأصبح عليها أن تدرس الموقف في البلاد العربية، وتعرف رغبات العرب وترفع تقريرا إلى عصبة الأمم.

قد شعر العرب بأن العالم الغربي يناقش في الحقوق الطبيعية لأمتهم بعد أن تعهد سابقا بالاعتراف باستقلالهم وبوحدتهم، ورغم ذلك سارعوا في إقامة إدارات مختلفة في بقية المناطق لتسيير شؤون البلاد،[4] كما أنهم علموا بما وقع مع الأمير فيصل في باريس من خيبات رغم تكتمه عليها، وبسبب تخوفهم اقترحوا تشكيل مجلس وطني، و أجريت انتخابات لتشكيله،[5] فاجتمع رجالات العرب في المؤتمر السوري وضجت الشوارع بالصرخات المنادية بالوحدة والاستقلال، ولقد قرروا إنشاء حكومة ملكية دستورية في الشام عاصمتها دمشق، ويرأسها فيصل

(1) محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 19.

(2) احمد خليف عيسى عفيف: مشروع سوريا الكبرى من 1921-1951م، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1991م، ص 28.

(3) هاشم عثمان: تاريخ سوريا الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2012، ص 24.

(4) محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 21.

(5) مسعود الخوند: المرجع السابق، ص ص 47-48.

وتم إعلان فيصل ملكا دستوريا لمملكة السورية العربية،[1] فقد قبل الأمير بالعرش الذي أقامه المؤتمر في شهر مارس سنة 1920م وهدمه الفرنسيين في شهر جويلية.[2]

(1) محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 22.

(2) أمين الريحاني: فيصل الأول، مطبعة صادر، بيروت، 1934م، ص 27.

ثالثا: الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسوريا في ظل التواجد العثماني قبيل الانتداب

1) الواقع الاقتصادي:

تظهر في الجانب الاقتصادي أثار السياسة العثمانية في تطور التجارة في عدة ميادين ومجلات كان أهمها، عودة النشاط الاقتصادي إلى الأسواق العربية منذ القرن السادس عشر بعد أن عرفت هذه الأخيرة ركودا نتيجة التطورات والمتغيرات التي رافقت اكتشاف طريق الرجاء الصالح وعرفت المدن العربية مثل دمشق نشاطا تجاريا متزايدا وعودة التبادل التجاري بين المدن العربية.[1]

قامت الدولة العثمانية في العهد الأول بتنظيم الأراضي بهدف تكوين القوة العسكرية، وتأمين العيش لها، وللموظفين المدنيين، فارتكز نظام الأرض لدى العثمانيين على ثلاث عناصر وهي الدولة والموظفين من ذوي المناصب العسكرية والمدنية والفلاحين.[2]

حاولت الدولة العثمانية في أواخر القرن السابع عشر أن تحد من استغلال وسوء معاملة الملتزمين للفلاحين، فاتبعت نظام المالكانة، إلا أن الضرائب الزراعية المختلفة التي فرضها الحكام والمتنفذون على الفلاحين، أثقلت كاهلهم،[3] كما عانت الزراعة من شيوع ظاهرة طرح نظام الالتزام بالمزاد العلني بحيث أصبح الفلاح تحت ابتزاز الملتزم بفرض الزيادة لغرض المنفعة الشخصية.[4]

---

(1) الغالي غربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م، ص 100.

(2) عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص 222.

(3) المرجع نفسه، ص 226.

(4) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 17.

كانت سوريا تزود الولايات العربية الأخرى بمواد التصنيع وكذلك المواد المصنعة والمنتوجات الفلاحية حيث كانت مصر تستورد من سوريا كميات كبيرة من غز الحرير و مواد الخام مما تحتاج إليه مصانع النسيج وكمية من المنسوجات السورية والصابون وزيت الزيتون والتين والمشمش، الشمع وكانت هذه البضائع تنقل عن طريق البحر من الموانئ السورية إلى دمياط وكانت سوريا تستورد الفول والعدس والقمح وبعض المنسوجات الكتانية والحريرية والسكر والجلود.[1]

أما الهياكل الصناعية فتمثلت في وحدات صناعية حرفية ملك للخواص طابعها حرفي، وبرأسمال قليل وأدواتها في منتهى البساطة، وتقسيم العمل فيها بدائي وإنتاجها جمع خبرة الماضي من غير إتقان الآلة الحديثة ، وكما ساعد اتساع السوق الإنتاج الحرفي على الصمود في وجه مزاحمة السلع المنافسة.[2]

خضعت الممارسة الاقتصادية الحرفية لضوابط ذاتية إيديولوجية وعقائدية جعلت من معيار الحلال مرجعا لشرعية الكسب.[3]

2) الواقع الاجتماعي:

عاشت سوريا قبيل الانتداب الفرنسي وضعا اجتماعيا متذبذبا ترك آثاره الواضحة على المجتمع السوري، حيث كانت مقدرات المجتمع السوري تحت سيطرة التجارة والملاكين الكبار، فأصبح عدد كبير من القرى ملكا صرفا لهم ولقد اعتمد العثمانيون على سياسة الإقطاع في

(1) الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 105-106.

(2) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص ص 19-20.

(3) وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988م، ص 52.

البلاد السورية بحيث كان شيخ القرية وسيدها هو الإقطاع المتنفذ والمسؤول على السلطة الشرعية من ناحية إدارتها وجمع الضرائب.[1]

من الصعب معرفة توزيع سكان سوريا بين الأرياف والمدن بصورة دقيقة، ولكن نجد أن طبقة الحضر ذات أهمية كبيرة، فكان التمركز السكاني في المدن يزداد مع نمو التجارة في الحواضر الكبرى، ومع تدهور الوضع في الريف الزراعي، ولقد ظهرت هذه الظاهرة بشكل كبير أثناء الحرب العالمية الأولى.[2]

قسم المجتمع السوري إلى عدد من الطوائف[3] وهي المسلمون (السنة، الشيعة) والمسيحيون (الكاثوليك، غير الكاثوليك) واليهود والفرق الباطنية.[4]

كان التعليم في سوريا في بداية العهد العثماني تعليما دينيا حرا، فكان التعليم في القرى يبدأ في المنزل على يد مربي أو شيخ، حيث كان التلاميذ يتعلمون ترتيل أجزاء من القران الكريم والقراءة والكتابة أما في المدن كانت المساجد هي مراكز التعليم،[5] وفيما بعد أدركت الحكومة العثمانية ضرورة الاهتمام بالتعليم فاهتمت بهذا المجال.[6]

(1) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص ص 7-8.

(2) وجيه كوثراني: بلاد الشام في مطلع القرن العشرين -السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية-ط2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 1984م، ص ص 41-42.

(3) جمع طائفة هي فئة أو جماعة، بمعنى جزء من الكل، ولذلك في الأصل "طائفة من...، "طائفة من الناس"... بمعنى جماعة هي جزء من جماعة مرجعية أكبر. ينظر: عزمي بشارة: الطائفة -الطائفية- الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، قطر، 2018م، ص 103.

(4) وجيه كوثراني: بلاد الشام مطلع القرن العشرين، المرجع السابق، ص ص 43-45.

(5) عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص 252.

(6) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 9.

فقد شهدت ولاية سوريا تطورا فكريا وثقافيا سريعا نسبيا إذا ما قارناه بتطور الثقافة والتعليم في العهد العثماني الأول كما تم إنشاء مدارس ابتدائية في سوريا واستفاد الطلبة السوريون من المدارس العالية التي أنشئت في مصر لتعليم الهندسة والطب والصناعات.[1]

وعند قيام الحكومة العربية في دمشق أي في عهد الملك فيصل اهتمت بالتعليم إلا أنه واجهتهم مشكلة اللغة العربية، فقد كانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية في الحكومة والتدريس، فأنشأت الشعبة الأولى للترجمة والتأليف في 28 نوفمبر 1918م وضمت إليها أمور المعارف وجعلتها كلها ديوانا للمعارف وتم تقسيم الديوان إلى قسمين الأول اختص بأعمال المعارف العامة والثاني اختص بأمور اللغة والمكتبات والآثار.[2]

وتم تشجيع التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، كما تم وضع خطة لزيادة عدد المعلمين في المدارس وتشجيع الانتساب لهذه المهنة وتسهيل شروطها، كما أجيز للمعلمين الذين ليس لديهم شهادات بالبقاء في وظائفهم، كما تم افتتاح المعاهد العليا وتقرر افتتاح الكلية الطبية في سبتمبر 1919م في بناء المستشفى الوطني.[3]

أما في الجانب الصحي فنسلط الضوء على الأمراض المنتشرة في المدن السورية مثل الجدري، الكوليرا، الطاعون، داء الكلب وغيرها من الأوبئة والأمراض الأخرى.

(1) عبد العزيز محمد عوض: المرجع السابق، ص 252.

(2) خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920م، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص ص 233-234.

(3) المرجع نفسه، ص ص 236-238.

أما عن المشافي فكان في دمشق عدد من المستشفيات بعضها قديم وبعضها حديث، ففي مطلع القرن 20 كان في دمشق أربعة مستشفيات، وإن هذه المشافي أدت دورا مهما في تقديم الخدمات الطبية لأهالي سورية من خلال طرق المعالجة التي قدمتها لهم.[1]

(1) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص ص 15-16.

رابعا: خضوع سوريا للانتداب الفرنسي 1920م

ناقشت الدول الأوروبية في مؤتمر الصلح المنعقد بباريس وضع المناطق العربية فتم إقرار وضعها تحت الانتداب،[1] وهو ما أقره المجلس الأعلى لاحقا.[2]

بعد أن تم إصدار التقرير من طرف لجنة التحقيق برزت نقمة فرنسا على حليفتها بريطانيا التي كانت قواتها محتلة للمنطقة الشرقية ولكن هذه النقمة قد زالت نتيجة عودة الحليفتين إلى سابق اتفاقهما على أن تكون سوريا بمنطقتيها الشرقية والغربية تحت إشراف فرنسا مقابل إشراف بريطانيا على فلسطين والعراق،[3] وعلى إثر ذلك سحبت بريطانيا قواتها المسلحة من سوريا ولبنان في خريف 1919، ليتم بعد ذلك تكثيف القوات المسلحة الفرنسية في المنطقة والتي ارتفعت من 7000 عام 1919 إلى 70 ألف أواسط عام 1920.[4]

عقد مجلس الخلفاء الأعلى اجتماعا تمهيديا في لندن استمر من 12 إلى 23 فيفري 1920م لمناقشة مستقبل فلسطين وسوريا ولبنان والعراق دون أي اعتبار للوعود التي قطعوها للعرب، ولمبادئ ويلسون ولتقرير لجنة كينغ كراين،[5] الذي أوصت فيه باستقلال سوريا تنفيذا لرغبات الشعب الذي يرفض الانتداب الفرنسي.[6]

---

(1) هو وضع إقليم وبلد يقطنه شعب غير مؤهل لإدارة شؤونه بنفسه تحت إشراف دولة متقدمة، تساعده على النهوض لتولي زمام أمره بنفسه، وقد ابتدعت الدولة الأوروبية هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى وضمته في ميثاق عصبة الأمم عام 1919م. ينظر: يحيى محمد نبهان: المرجع السابق، ص 39.

(2) محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 13.

(3) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 1991م، ص 08.

(4) محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 14.

(5) مسعود الخوند: المرجع السابق، 49.

(6) أدهم آل جندي: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1960م، ص 62.

وفي عام 1920م أقر مجلس الحلفاء الأعلى في مؤتمر سان ريمو[1] الانتداب الفرنسي على سوريا،[2] وعلى إثر ذلك أرسل الجنرال غورو الممثل السامي للجمهورية الفرنسية إنذار للملك فيصل يطلب منه فيه الرضوخ لأحكام المؤتمر الذي عهد إخضاع البلاد لفرنسا وقد رفض الملك فيصل الرضوخ لهذا التهديد والاستسلام للأمر العالي ورجع يستشير عناصر حكومته وجيشه.[3]

لم يتضمن اتفاق الدول الحليفة الرئيسية في 28 أفريل 1920م على منح فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان أي بنود تفصيلية، وكان مفترضا أن توضع هذه البنود فيما بعد وعلى النحو الذي يرضي عصبة الأمم التي كان لها أن تكرس قرار الانتداب.[4]

احتج الجنرال غورو على تأخر وصول الجواب من الوزارة فزحف بجيشه نحو دمشق بالمقابل سارع يوسف العظمة إلى تجهيز قوات الدفاع عن دمشق، وعلى إثر هذا أذاع الملك فيصل بيانا يدعو فيه الشعب لصد الغزاة، فتقدم قرابة 3000 متطوع لشد أزر يوسف العظمة وتجمعوا في ميسلون أين نشبت بينهم المعارك،[5] ابتداءا من صباح يوم 24 جويلية وبدأ الفرنسيون بالهجوم بالدبابات والمشاة، وصمدت القوات العربية حتى نفذت الذخيرة وتقدمت القوات الفرنسية،[6] نحو دمشق و دخلوها في اليوم التالي، أصدر الجنرال غورو أمره إلى الملك

(1) هو المؤتمر الذي قرر فيه الحلفاء تقسيم بلاد الشام والعراق بين الانتداب البريطاني والفرنسي، خضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، بينما خضعت شرق الأردن وفلسطين والعراق للانتداب البريطاني. ينظر: يحيى محمد نبهان: المرجع السابق، ص 235.

(2) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516-1922م، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م، ص 382.

(3) رأفت شفيق شنبور: جمعية الأمم والانتدابات، مطبعة صدى الشعب، طرابلس الشام، (د.ت)، ص 147.

(4) ستيفان هامسلي لونغريغ: سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، (د.ت)، ص 141.

(5) إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م، ص ص 116-117.

(6) علي سلطان: تاريخ سورية 1918-1920م حكم فيصل بن الحسين، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1987م، ص 381.

فيصل بمغادرة البلاد فاحتج فيصل واتجه نحو درعا أملا في إنشاء حركة وطنية في إقليم عجلون ضد الفرنسيين، فأنذره الفرنسيون بمغادرة المنطقة وهكذا زالت في ساعات الدولة التي عاشت أقل من سنتين.[1]

بعد سيطرت فرنسا على سوريا بدأت بتجزئتها إلى دويلات تم إنشاء دولة لبنان الكبير ودولة العلويين وكذلك دولة الدروز.[2] (ينظر للملحق رقم1)

(1) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 117.

(2) سلمى مردم بك: استقلال سوريا (أوراق جميل مردم بك)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1994م، ص ص 49-50.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية في سوريا خلال الانتداب الفرنسي

أولا: الفلاحة

ثانيا: الصناعة

ثالثا: التجارة

أولا: الفلاحة

ظهرت الأطماع الاقتصادية الفرنسية في سوريا قبل نهاية العهد العثماني وخاصة بعد ثورة الاتحاديين عام 1908م إذ شرع الفرنسيون في استثمار أموالهم في الزراعة، وبذلك تعددت مشاريع الاستثمار الفرنسي في الجانب الزراعي بسوريا.[1]

لقد أجرت السلطات الفرنسية تعديلات على الأراضي بعد أن كانت مقسمة إلى ثلاث أنواع في العهد العثماني (أراضي الملك[2]، الأراضي الأميرية[3]، أراضي الوقف[4]) وذلك لإزالة التعقيدات التي كانت موجودة لتسهيل رهن الأراضي والاستدانة فأصدر المفوض السامي قانون جديد للأراضي بتاريخ 12 نوفمبر سنة 1930م عدلت به القوانين التركية التي كانت متبعة قبل الحرب وكذلك القوانين التي صدرت أثناء تولي الانتداب، وهذا القانون لا يفرق بين الأراضي الأميرية وأرض الملك إلا فيما يتعلق بالاستثمار الإجباري وفي منع تحويل الأراضي الأميرية إلى أرض الوقف.[5]

عملت السلطات الفرنسية على إنشاء دوائر عقارية لتنظيم تسجيل الأراضي التي عرفت بعدم الدقة فترة نهاية الحكم العثماني وبداية الانتداب الفرنسي إذ أن الكثير من السجلات أتلفت عند جلاء الأتراك فقد أسس المفوض السامي في عام 1921م دوائر عقارية أخذتها الدول

(1) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 18.

(2) وهي التي يتصرف بها صاحبها كما يشاء وله الحق التام في التفرغ عنها وبيعها ورهنها وهبتها أو تحويلها إلى وقف، ينظر: سعيد حمادة: النظام النقدي والصرافي في سوريا، مطبعة الأميركانية، بيروت، 1935، ص 17.

(3) وهي التي تملكها الدولة العثمانية وتمنح الاستفادة منها بشروط معينة لبعض الناس، ينظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية س3- مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 27

(4) وقف ذري أو خيرية وهو مساحة من الأرض يوزع مردودها على الأعمال الخيرية، ينظر: محمود عامر: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117 و 118، جويلية 2012، ص 360.

(5) سعيد حماده: المرجع السابق، ص ص 17-18.

السورية في ما بعد على عاتقها ولهذه الدوائر غرضان تمثل الأول في تأمين تطبيق حسن سير المنهج التركي، وأما الثاني خلق سجل عقاري جديد والعمل بموجبه لتصحيح وسد ثغرات الطريقة التركية[1].

واجه الانتداب الفرنسي في سوريا أشكال من الملكيات العقارية التي لم تعد معروفة في أوروبا ولحل هذا اقترح الخبراء الفرنسيين تحويل الملكيات غير الخاصة إلى ملكيات خاصة[2].

لقد حدد الخبير الفرنسي السيد أشار عام 1922م بدقة المشاكل الأساسية التي تعاني منها المسألة الزراعية في سوريا عند مطلع الانتداب الفرنسي وهي تتمثل في سيادة الملكية العقارية الكبيرة، نظام الأعشار الضرائبي والأساليب السيئة المتبعة لجمع الضرائب،إقراض الفلاحين بفوائد كبيرة تحولهم إلى خدم ومرتهنين دائمين لكبار الملاكين و للمرابين و انعدام التقنية الزراعية، هيمنة المزروعات التقليدية المعدة للاستهلاك المحلي، هذه المعيقات وغيرها تمنع قيام إصلاح زراعي حقيقي في سوريا ما لم تتوفر السلطة السياسية الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح الفلاحين والعاملين في الريف.[3]

لقد أدت القوانين والقرارات التي اتخذتها المفوضية العليا الفرنسية إلى دعم كبار الملاكين على حساب زيادة إفقار الفلاحين ونزوحهم إلى المدن وهجرتهم إلى الخارج ولقد اتخذت السلطات مجموعة من التدابير التي زادت من تأزم الوضع والتابعية للسوق الرأسمالية العالمية،

ونذكر من هذه التدابير: منع تعديات البدو على الأرياف والمدن، تنشيط المزروعات المرتبطة بالتصدير الخارجي ولا سيما الحرير والتبغ والقطن والسمسم.[4]

(1) سعيد حماده: المرجع السابق، ص ص 19-20.

(2) مسعود ظاهر: الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840-1990، دار الأدب، بيروت، 1991م، ص 215.

(3) المرجع نفسه، ص 216.

(4) نفسه، ص 217.

قامت الإدارة الفرنسية بتوزيع الأراضي المشاعة[1] وأراضي الدولة على بعض الأغنياء وأصحاب النفوذ من أهل البلاد، والسماح لهم وللمرابين بشراء أراضي الأوقاف وغيرها، ليضاعفوا من المساحات الزراعية، ويحكموا سيطرتهم على المدنيين من خلال الضغط عليهم وحرمانهم من لقمة العيش ومصدر العمل والرزق[2].

أجرت السلطات الفرنسية أعمال مسح الأراضي في السهول الساحلية الخصبة للبنان واللاذقية وفي البقاع وغوطة دمشق، وفي سهول نهر الفرات في سوريا الوسطى، وفي الأقضية المحيطة بحلب، وكذلك قامت بمسح الأراضي الأميرية الممتدة من السلمية حتى المشارف الجنوبية الشرقية لحلب، ومسح المناطق المخصصة لمشاريع تطوير القطن في منخفض العمق وسهل الغاب وفي سنة 1926 تم تطبيق قانون يفرض التسجيل الإجباري لجميع الممتلكات غير المنقولة[3].

بلغت مساحة الأراضي السورية التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي حوالي 17.000.000 هكتار، والمساحة المزروعة منها حوالي 775.000 هكتار، أي ما يعادل 4.5% أما الأراضي الصالحة للزراعة كانت تبلغ حوالي 4.600.000 هكتار، أي ما يعادل 21%.[4]

(1) وهي ملك للجميع، ما للجميع حق أو قسط فيه: ينظر: فيليب أغران: القضية المشتركة (المعلومة بين الملكية المشاعية والملكية الخاصة)، تر: عبد الودود عامر عمراني، دار المدى للثقافة والنشر، قطر، 2007م، ص 19.

(2) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: الآثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (1342-1359/ 1924-1939م)، رسالة دكتوراه، تخصص التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2011، ص 160.

(3) فيليب خوري: سوريا الانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية 1920-1945، تر: مؤسسة الأبحاث العربية، مطبعة جامعة برنستون الأمريكية، لبنان، 1997م، ص 89.

(4) وجيه كوثراني: بلاد الشام مطلع القرن العشرين، المرجع السابق، ص 130.

من بين الزراعات التي ركزت عليها السلطات الفرنسية لزيادة إنتاجها الاقتصادي نجد القطن الذي كان له أهمية كبيرة في الاقتصاد الفرنسي سنة 1920م، ومع أن إنتاج القطن في الدخل السوري كان يكاد ينعدم، فإن الرأسماليين الفرنسيين اعتقدوا أنه يمكن تحول شمال سوريا إلى مزرعة للقطن، ولقد حرصوا على زراعة أنواع جديدة من القطن الرخيص لتقليص الطلب الفرنسي على القطن من الولايات المتحدة، والذي انخفض إلى 75%، وقد كانوا يعتبرون أنها الطريقة الأسرع للقيام بالاقتصاد الفرنسي بعد التدهور الذي مسه بعد الحرب[1].

كما عرف السوريين تربية المواشي من أبقار وأغنام منذ القدم، ولقد عرفت تحسن بعد الحرب على ما كانت عليه. فقد اشترت الجيوش الهندية الأغنام وأغلبها من حلب والشام وقدرت قيمتها بخمسة ملايين دولار، كما قدرت واردات تربية المواشي في سورية بمئة مليون فرنك[2].

لقي السوريون في مجال تربية المواشي واستخراج المنتوجات الحيوانية المساعدة من طرف دائرة مختصة تابعة للمفوضية العليا ومجموعة من الأطباء البيطريين العاملين في الجيش الفرنسي ولقد بذل التجار أقصى ما في وسعهم لتأمين قدر من التسويق الخارجي، كما جرى تنظيم ضريبي على الحيوانات، وقد أشرفت الحكومة بنفسها على تنقل الحيوانات واتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من انتشار الأمراض الحيوانية[3].

(1) فيليب خوري: المرجع السابق، ص ص 66-67.

(2) علي الحسني: تاريخ سوريا الاقتصادي، مطبعة بدائع الفنون، دمشق، 1962، ص 287- 288.

(3) ستيفان هامسلي لونغريغ: المرجع السابق، ص ص 353-354.

ثانيا: الصناعة

سوريا عرفت منذ القديم بصناعاتها الراقية، ورغم ما أصابها من كوارث في مختلف أدوار التاريخ بقيت محافظة على تقاليدها الصناعية إلى أن غزتها المنتجات الأوروبية في القرن التاسع عشر، وجاءت الحرب العالمية الأولى وفي البلاد بقية من الصناعات النسيج الحريري والقطني، إلى جانب الصناعات اليدوية الفنية كصناعات النحاس والخشب[1].

كما عرفت أيضا مجموعة من الصناعات الأخرى وهي: الدباغة، استخراج الزيت وعمل الصابون، إستقطار المشروبات كالخمر بالإضافة إلى صناعة الحلويات والبناء والنجارة وغيرها.

كانت هذه الصناعات تتم بالأيدي حتى عام 1927م إذ نشط الناس إلى استخدام الآلات الميكانيكية الحديثة فنشأ عن ذلك تقدم ذو شأن نتيجة تغير مطالب الناس، وإتباع سياسة جمركية تحمي الصناعات[2]، مما أدى إلى انهيار الصناعات اليدوية وزيادة البطالة حيث أصبح هناك حوالي 77 ألف شخص عاطل عن العمل، وقد نتج هذا التأخر في العجلة الصناعية بسبب دعوة الانتداب الفرنسي إلى تحول الحرف إلى صناعات متطورة، وهذا يصطدم مع السياسة الاقتصادية لفرنسا، والتي فرضتها عليها المصالح الرأسمالية الفرنسية في تحويل سوريا إلى سوق استهلاكية للمنتجات المصنعة في فرنسا ومحاولة احتكار هذا السوق[3].

ومن بين العقبات التي واجهت الصناعة السورية نذكر سياسة الباب المفتوح التي قضى بها صك الانتداب في مادته الثانية حيث تنص على ما يلي: "تعمل الحكومة المنتدبة على أن لا تتخذ سوريا ولبنان أي تدبير من شأنه إعطاء الأفضلية لرعايا أي دولة من دول جمعية الأمم

(1) أحمد السمان: محاضرات في اقتصاديات سوريا، معهد الدراسة العربية العالية، دمشق، 1955م، ص 39.

(2) سعيد حماده: المرجع السابق، ص 8.

(3) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 160.

بالنسبة لرعايا أي دولة أخرى بما في ذلك الشركات والجمعيات من حيث الأمور الضريبية والتجارية أو من حيث ممارسة الصناعة والحرف والملاحة وكذلك لا يفرض في سوريا ولبنان أي معاملة متفاوتة بين البضائع المنتجة في هذه البلاد أو المرسلة إليها"[1].

وهذا يعني منح جميع الدول المنضمة في جمعية الأمم حق المساواة في إمكانية إدخال بضائعها إلى السوق السورية وبهذا لم تعد البلاد حرة في وضع تعريفتها الجمركية[2].

نتيجة لما نص عليه صك الانتداب في قراراته، فتحت أبواب سوريا أمام كل الشركات الأجنبية ورأسمال يعود إلى إحدى الدول الداخلة في عصبة الأمم ، وأجبرت سوريا أن تعاملهم على قدم المساواة في جميع الميادين، وكان على السوق السورية أن تتسع الجميع كما كان على المنتوج الفائض السوري أن يكون نهبا لكل مستثمر من هؤلاء، كان يجب على سوريا أن تطبق معاملة جمركية ورسوما جمركية واحدة على الجميع، وهذا كله دون أن تجبر أي دولة على أن تعاملها بالمثل، كانت سوريا مجبرة على التضحية وتحمل الشروط القاسية التي تضعها عصبة الأمم[3] أمام دخول المنتجات السورية إليها، كانت كل دولة تريد أن تسيطر على أسواق العالم، وأن تحمي أسواقها بمختلف التدابير من الآخرين، وهنا لعبت سياسة الإغراق الدولي التي انتهجتها اليابان وألمانيا خاصة دورا هاما في معركة الأسواق، وكما أن سوريا كانت مجبرة على التعامل مع الدول التي تنسحب من عصبة الأمم لعدد من سنوات، إذ كان على سوريا أن تقاوم بإنتاجها الصناعي الضعيف الذي يتسم بالصفة الحرفية، إنتاج أعظم الدول الرأسمالية تطورا، مثل أمريكا، اليابان، فرنسا[4].

(1) أحمد السمان: المرجع السابق، ص 40.

(2) المرجع نفسه، ص 41.

(3) بدر الدين السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850– 1958م)، دار الجماهير، دمشق، 1967، ص 246.

(4) المرجع نفسه، ص 247.

أغرقت البلاد بسبب سياسة الباب المفتوح بالبضائع الأجنبية، التي زاحمت البضائع الوطنية مزاحمة شديدة نتيجة قلة أسعارها ووفرة إنتاجها وأدى هذا إلى خراب الصناعة الوطنية[1].

فقد تقلص عدد معامل الصابون إلى 90 معملا سنة 1921م بعد أن كان قبل الحرب 150 معملا، إذ كانت هذه المعامل تنتج قبل الحرب العالمية الأولى 13 ألف طن من الصابون، فانخفض الإنتاج إلى (5-6) ألاف طن عام1921م، أما صناعة النسيج القطني فقد احتلت المرتبة الأولى من بين الصناعات السورية[2].

كما يعتبر الغزل من الصناعات القليلة ذات الشأن ففي عام 1931 أنتجت حلب ودمشق حوالي 396.300 من القطع القطنية والحريرية و247.200 متر من الكريب والحرير الاصطناعي، وكانت لمعاصر الزيت ومعامل الصابون أهمية كبيرة رغم أن وسائلها كانت جد تقليدية، وقد أنتجت هذه المعامل عام 1931م (120.000) قنطار من زيت الزيتون و (60.000) قنطار في عام 1932 ونحو 2000 طن من الصابون في عام 1931 كما تم تأسيس معملان لاستخراج الزيت من فضلات الزيتون المعصور[3].

لقد كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول من الحياة الاقتصادية في سوريا، فقد انطلقت في طريق التصنيع، إذ حرص السوريون على تحويل قسم من الأموال الجاهزة بين أيديهم إلى آلات منتجة فأقبلوا على تأسيس صناعة جديدة فنية في أكثر نواحي الإنتاج ولا سيما الغزل والنسيج حتى بلغت رؤوس الأموال المثمرة في الصناعة 200 مليون ليرة سورية[4].

(1) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 20.
(2) المرجع نفسه، ص 20.
(3) سعيد حماده: المرجع السابق، ص 8.
(4) أحمد السمان: المرجع السابق، ص ص 42-43.

ثالثا: التجارة

لخدمة اقتصادها قامت الإدارة الفرنسية بإصلاح خط طرابلس- حمص وأكملته خلال عام واحد تقريبا، ربط الساحل بالداخل ابتداء من أكتوبر 1921م. وتخلت دمشق وحلب عن نشاطهما التجاري الذي كان قبل الحرب نتيجة ضعف التجارة السورية لتقوم مقامها مخازن الإيداع الجمركية التي جرى عليها قوانين البضائع المستوردة وكان ذلك بسبب سياسة الباب المفتوح، وارتباط الاقتصاد السوري عمليا بالاقتصاد الفرنسي، من حيث الاستيراد بقيت فرنسا وبريطانيا تمثلان المرتبتين الأولى والثانية في التصدير مما جعل الأسواق السورية حكرا للصناعات الفرنسية[1]، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري السوري عام 1921م، فبلغ الاستيراد في العام المذكور (30082850) ليرة سورية، فيما بلغ التصدير (3442000) ليرة سورية، فقدر العجز بـ(26640850) ليرة سورية[2]. (ينظر ملحق رقم 02)

قامت السلطات الفرنسية باستحداث عدة إجراءات لتدعيم التجارة، وقد عقدت اتفاقية تشمل المعدلات الجمركية وشروط التجارة من البلدان الأجنبية المجاورة، وثم إنشاء بناء تحتي قوامه المصارف وشركات التأمين وغرف التجارة، الأمر الذي يسمح بتحديث العدة المالية التقليدية للبلاد[3].

عقدت المفوضية الفرنسية العليا في سوريا مع المفوضية الانجليزية في فلسطين بتاريخ 22 سبتمبر 1921م اتفاقا لتأسيس جباية الجمارك على البضائع التجارية المتبادلة بين مناطق النفوذ كلا الدولتين في بلاد الشام[4]، ووضعت سلطات الانتداب دوائر المكس[1]، وكذلك

(1) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 23.

(2) بدر الدين السباعي: المرجع السابق، ص 270.

(3) ستيفان هامسلي لونغريغ: المرجع السابق، ص 342.

(4) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 154.

الحواجز الجمركية على حدود البلاد لما تقتضيه هذه الجباية بين جنوب البلاد وشمالها وشرقها[2]، وخاصة أن دمشق كانت مركز لتصدير البضائع والمصنوعات الوطنية إلى الحجاز وفلسطين وشرق الأردن والعراق والأناضول بحرية تامة بلا قيود، ولكن بوجود هذه الحواجز الجمركية أصبحت دمشق بمعزل عن هذه البلاد المجاورة لها، مما كاد يقضي على هذه المصنوعات وعلى تجارها وعمالها[3].

كما تلاعبت المندوبية العليا بالأسواق لخدمة المصالح التجارية الفرنسية، ففي مناسبات عدة بثت المندوبية العليا شائعات بشأن نقص في المحاصيل مما مكنها من حظر تصدير الحبوب من سوريا، فكانت أسعار الحبوب تنخفض بسرعة، مما أتاح المجال أمام الوكلاء الفرنسيين لشراء كميات كبيرة منها بسعر رخيص، وكانت المندوبية العليا تعلن بعد فترة قصيرة من ذلك بأن الشائعات كاذبة وتعيد فتح الحدود أمام التصدير، فتتيح للوكلاء الفرنسيين بذلك كسب الأرباح، ولقد كان تجار الحبوب المحليون الدمشقيون من بين أكثر السوريين حماسة في عدائهم للفرنسيين خلال الانتداب[4].

لم تعرف سوريا حرية التبادل التجاري خلال الانتداب الفرنسي حيث كانت تتم المبادلات بينها وبين أقطار بلاد الشام (لبنان، فلسطين وشرق الأردن)، فقد كانت الحواجز الجمركية قائمة بينها وبين الدول المجاورة (العراق، المملكة العربية السعودية مصر وتركيا)[5].

---

(1) مكس أو مكوس أي ما نسميه اليوم الرسوم الجمركية، وهي ضرائب تفرض على السلع تستوردها دولة من أخرى. ينظر: جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 154.

(2) سلمى الحفار الكزيزي: لطفي الحفار (1885-1968م)، مذكراته، حياته وعصره، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص 105.

(3) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص 154-155.

(4) فيليب خوري: المرجع السابق، ص 121.

(5) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 158.

كانت سوريا تستورد البضائع المتنوعة اللازمة لأسواقها من الخارج وأهم وارداتها أنسجة القطن والحرير على اختلاف أنواعها والأواني البلورية والأدوات القرطاسية والأدوات والآلات من الحديد والغاز ومواد البناء كالخشب والإسمنت والمواد الكيماوية وحاجيات الصيدليات وغير ذلك[1].

أما صادراتها فتمثلت في الحيوانات والمنتجات الحيوانية من صوف وجلود، الحبوب، الفواكه، الحديد، زيت الزيتون، الخضار، القطن، وبعض المصنوعات المحلية، ولقد عرفت عمليات التصدير والاستيراد تسييرا حسنا في الفترة (1925- 1926م)، كما عرفت كساد في الفترة (1928- 1935م)[2].

عرفت سوريا انخفاض كبير في العمليات التجارية في فترة الانتداب الفرنسي، فبعد أن كانت هناك من 700 إلى 750 عملية تجارية في دمشق وحدها في عام 1932م، انخفضت إلى 400 عملية تجارية في عام 1933م كما كان لانخفاض قيمة الفرنك الفرنسي دور في فشل تسويق البضائع التجارية في سوريا هذا وغيره أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات وارتفاع نسبة الواردات وخاصة من فرنسا في الفترة من 1929م إلى 1933م[3].

زاد ضعف التجارة السورية نتيجة استبدال النقد الذهبي بالورق[4]، فقد قامت السلطات الفرنسية بتغيير العملة السورية بعد فرض الانتداب بسحب الجنيه المصري الذي كان متداولا في

(1) محمد علي كرد: خطط الشام، ج4، مطبعة الترقي، دمشق، 1926، ص 283.

(2) ستيفان هامسلي لونغريغ: المرجع السابق، ص 342.

(3) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 161.

(4) محمد جميل بيهم: الانتدابات في العراق وسوريا- انجلترا- فرنسا، مطبعة العرفان، بيروت،1931م، ص 104.

سوريا، وأصدرت مكانه نقود جديدة (العملة السورية) وهي مرتبطة بالفرنك الفرنسي[1] بتاريخ 1 ماي 1920م وكانت الليرة السورية مدفوعة مقابل 20 فرنك فرنسي، والفرنك يساوي خمسة قروش سورية وكانت تستعمل في سوريا ولبنان على أن ترفع العملة المصرية من التداول وقد عمدت السلطات الفرنسية إلى إنشاء فرع للبنك العثماني، وأطلقت عليه اسم بنك سوريا أو (مصرف سوريا المركزي)[2]، اتبع النقد السوري خطوات النقد الفرنسي في أزماته الشديدة المتوالية بعد الحرب، مما عرض السوريين لخسائر كبيرة[3]، ولقد عرفت الخزينة السورية خسائر كبيرة نتيجة ربط النقد السوري بالفرنك الفرنسي المتدهور، وامتصاص الرصيد الذهبي، وطمع الموظفين الفرنسيين للمال[4].

رغم أن سوريا عرفت الكساد التجاري إلا أنه لم يدم طويلا، فقد أدى التطور الاقتصادي في أوروبا إلى زيادة حاجة الصناعات في الدول الأوروبية إلى المواد الخام، مما أدى إلى نمو كبير في مجال التصدير لهذه المواد الخام من بلدان المشرق الزراعية وعلى رأسها سوريا.[5]

(1) يوسف سامي فرحان حسين: لطفي الحفار ودوره في تأريخ سورية (1880–1968م)، رسالة ماجستير، تخصص آداب في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الانبار، 2010م، ص 128.

(2) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص 151–152.

(3) نجيب الأرمنازي: محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1953م، ص 23.

(4) أحمد طربين: تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م، ص 415.

(5) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 161.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية في سوريا أثناء فترة الانتداب الفرنسي

أولا: تركيبة المجتمع السوري

ثانيا: التعليم

ثالثا: الصحة

أولا: تركيبة المجتمع السوري

بدأ الفرنسيون اختراق الحياة الاجتماعية في المدن السورية منذ أيام الدولة العثمانية عن طريق البؤر التنصيرية في بلاد الشام التي عملت على التغلغل داخل المجتمع السوري عن طريق الخدمات الاجتماعية المتعددة من تعليم وصحة وغيرها[1].

في فترة الانتداب الفرنسي تقريبا لم يطرأ تغير كبير على التركيبة الاجتماعية للسوريين، قسم السكان على حسب ملكياتهم ومهنهم إلى أصحاب الأراضي والتجار والأغنياء وطبقا لانتمائهم إلى مسلمين سنيين، والنصارى واليهود[2].

وعموما نميز بين مجموعتين أغلبية مسلمة وأقلية غير مسلمة.

1) الفئة المسلمة:

- العرب: يؤلفون الأكثرية الساحقة من سكان سورية[3]
- الأكراد: هم أهم العناصر غير العربية شأنا لكثرة عددهم وتجمعهم في مناطق معينة، ولقد اشترك الكثير منهم في الثورات التي قامت ضد الانتداب الفرنسي، ولم يستطيع المستعمر أن يفصلهم عن المجتمع العام الذي يعيشون فيه داخل سوريا.[4]
- الجركس والداغستان والشاشان: هم مهاجرون من قفقاسيا يسكنون في جنوب سورية، وكلهم مسلمون سنيون، انخرط فريق منهم في الجيش الفرنسي في عهد الانتداب وكانت لهم فرق خاصة، وقد اشترك بعضهم في قمع الثورة الوطنية مع الفرنسيين.

(1) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 221.

(2) المرجع نفسه، ص 221.

(3) محمد المبارك: تركيب المجتمع السوري "رؤية إسلامية مبكرة لحل الإشكال العرقي، الطائفي، الحزبي في سوريا" دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 2003م، ص 30.

(4) المرجع نفسه، ص ص 31، 34.

❖ التركمان: وجدت هذه الأقلية في محافظة اللاذقية نتيجة تقسيم الأراضي وتحديد الحدود بين سوريا وتركيا ولم تظهر منهم أي حركة مناوئة للاتجاه الوطني في سوريا أو تواطؤ مع دولة أجنبية.[1]

2) فئات غير مسلمة

❖ الأرمن: هذه الأقلية كثيرة العدد نسبيا في سوريا، وانخرط عدد كبير منهم في الجيش الفرنسي وشاركوا في قمع الثورة الوطنية في سوريا.

❖ السريان: المقصود بهم أولئك الذين هاجروا من تركيا على اثر حوادث واصطدامات، وسكنوا في سورية في عهد الانتداب الفرنسي، وكانوا قوام الجيش الفرنسي في الجزيرة[2].

لقد أجرت الدراسات الفرنسية والبريطانية إحصائيات لعدد أفراد كل طائفة من الطوائف الموجودة في سوريا. (أنظر الملحق رقم 03 و04).[3]

تشير بعض إحصائيات الخبراء الفرنسيين في حدود مناطق الانتداب الفرنسي 17 مدينة يزيد عدد سكان الواحدة منها 10 ألاف نسمة، ويبلغ عدد سكانها حوالي12.00000 بالإضافة إلى وجود أكثر من 15 قصبة يتراوح عدد سكان الواحدة منها بين 3000 و10.000 شخص، ما يشير إلى أن عدد السكان المدنيين وصل في مطلع القرن العشرين إلى حوالي1.500.000، وعدد السكان الريفيين وصل إلى2.380.00، من بينهم حوالي700.000 من البدو والرحل.

وأما المدن السورية التي ضمت إلى الانتداب الفرنسي، والتي تخطى عدد سكان الواحدة منها 10 آلاف شخص، ففي دمشق نجد حوالي 300.000، حلب حوالي 250.000، حماة 70.000 ألف حمص 80.000، ألف عينتاب 70.000، طرابلس 50.000، أنطاكيا

1() محمد المبارك، المرجع السابق، ص ص 37- 39.

(2) المرجع نفسه، ص ص 39، 43.

3() بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سورية (1918 و2018م)، دار الجباية، بريطانيا، 2008، ص ص 56، 57.

30.000 ألف، النبك 15.000، زحلة 15.000 كلس 15.000، داريا 12.000، صور 10.000.[1]

لقد أجرت السلطات الفرنسية إحصاءات لعدد السكان في كل دولة على حسب انتمائهم الطائفي. (أنظر الملحق رقم 05).[2]

من أساليب حكم الإدارة الفرنسية للسوريين هي خلق الفتنة بين الريف والحضر، حيث كانت تعمل على تحريض المناطق الريفية ضد المراكز الوطنية في الحضر (المدن)[3]

كما كان للمرأة السورية دورا في المجتمع إذ طالبت بالاستقلال والحرية ففي 10 أفريل عام 1922م قامت مظاهرات سوريا تندد بالانتداب الفرنسي وتطالب بالحرية والاستقلال، وخرجت النساء السوريات في المظاهرة احتجاجا على الانتداب، وكن يهتفن للاستقلال والحرية ويطالبن بإطلاق سراح المعتقلين[4]

عملت السلطات الفرنسية على تفضيل المسيحيين على المسلمين وكذلك الأقليات الجبلية (الموارنة والعلويين والدروز والتركمان) على الأكثرية العربية السنية من سكان الساحل والصحراء والمدن[5]. فقد عمل الفرنسيون على حماية المسيحيين في سوريا ومنحهم الحق في تطبيق عاداتهم وشعائرهم داخل المجتمع السوري، وهذا ما لم يرضى به مجموعة من المسلمين فأنشئوا حركة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمقاومة الخمارات وأغلقوا البارات وصالات الرقص

(1) وجيه كوثراني: بلاد الشام مطلع القرن العشرين، المرجع السابق، ص 42.

2() بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 52.

(3) محمود صالح منسى: الشرق العربي المعاصر، القسم الأول الهلال الخصيب، (د.ن)، (د.ب)، 1990، ص 121.

(4) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مج3، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص 347.

(5) نشوان الاتاسي، تطور المجتمع السوي (1831–2011م)، أطلس، لبنان، 2015، ص 78.

والغناء وأقاموا الحد على كل من يتعاطى الخمور ولما كان أصحاب هذه الأماكن كلهم مسيحيين، فقد استغل ضباط الاستخبارات الفرنسية هذه الإجراءات وفعلوا فعلتهم في إثارة حفيظة المسيحيين، في الفترة التي كان الوفد السوري في باريس يفاوض لعقد معاهدة مع فرنسا تلغي الانتداب في عام 1936م، وعندما وصلت الأنباء إلى سعد الله الجابري أحد أعضاء الوفد السوري فكتب رسالة إلى جميل إبراهيم باشا من قادة الكتلة الوطنية في حلب يقول فيها "بصفتي رئيس الكتلة الوطنية في حلب أكلفك قطع لسان كل من يقول بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... ولو نلنا استقلالنا فلم نسمح بشيء من هذا القبيل"[1]، استغل الفرنسيون هذا العمل، ونشروا الدعاية بين الأجانب والأهليين أن ترك فرنسا لسوريا معناه إقامة المذابح بين المسيحيين والمسلمين، وأن السوريين ليس فيهم الأهلية والكفاءة للاستقلال وحسن الإدارة وفهم السياسة[2].

لم يؤثر الانتداب الفرنسي على الحياة الاجتماعية والأخلاق المحافظة في بلاد الشام فحسب، بل أنه أثر على منحى الحياة السياسية التي أصبح أصحابها والعاملون فيها يتساهلون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى يحققوا بعض المكاسب السياسية، فكان الانحلال في الأخلاق وحماية السياسيين له من أهم الآثار السيئة التي تركها الانتداب الفرنسي في الحياة الاجتماعية في سوريا[3].

بهذا توارى أنصار الفضيلة وظهر أنصار الرذيلة فكشفوا القناع و أصبحوا يتصرفون بكل حرية دون رقيب[4].

(1) نصوح بابيل: صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، ط2، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2001م، ص ص 106-107.

(2) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 223.

(3) المرجع نفسه، ص 223.

(4) علي الطنطاوي: ذكريات، ج5، ط5، دار المنار، المملكة العربية السعودية، 2006م، ص 322.

زاد عدد الأجنبيات المسيحيات في سوريا في ظل الانتداب الفرنسي لذلك انتشر الزواج بهن وما يحمله هذا الارتباط من آثار وخيمة على المجتمع السوري المسلم لأنه يهدد بنية الأسرة والمجتمع[1].

وفي 13 مارس 1936م أصدر المفوض السامي الفرنسي نظام الطوائف ومضمونه أن كل من بلغ سن الرشد من المسلمين والمسيحيين واليهود وكان متمتعا بقواه العقلية، فإنه يملك حرية الاعتقاد الديني والمذهبي والانتقال من طائفة إلى أخرى، وغير ذلك من الشؤون الدينية الأخرى، ولقد رفض من طرف المسلمين، ووضع شيوخ المسلمين مذكرات بعدم جواز تطبيق هذا النظام على المسلمين لأنه مخالف لدينهم وألفت لجنة للنظر في هذا القانون[2] وأقرت ما يلي:

1- المسلمون أكثر أهل البلاد وليس طائفة كسائر الأقليات الدينية
2- لا يملك المسلم شرعا حرية ترك دينه واعتناق دين آخر وإلا جاز قتله
3- إن الولد المسلم يتبع أحد أبويه المسلم إذا كان الآخر غير مسلم
4- الإسلام يجيز زواج المسلم بالكتابية غير المسلمة ولا يجيز العكس

ونظرا لضغط الشعب السوري على سلطات الانتداب أصدر المفوض السامي الفرنسي في 30 مارس 1939م قرارا بعدم جواز تطبيق النظام السابق على المسلمين، وأن يظل نافذا على غيرهم.[3]

(1) مصطفى خالدي وعمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، 1953م، ص ص 206-207.

(2) أسعد الكوراني: ذكريات وخواطر مما رأيت سمعت وفعلت، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2000، ص 125.

(3) المرجع نفسه، ص 126.

ثانيا: التعليم

بعد الاحتلال الفرنسي الذي فرض سيطرته على سوريا بموجب صك الانتداب 1920م، أدرك الفرنسيون ما للتربية والتعليم من تأثير في تكوين المجتمع[1] لذلك اعتمدوا في المرحلة الأولى على النمط التعليمي العثماني الذي كان سائدا في البلاد[2]، وبذلك بدأ التعليم محكوما بقانون التعليم العثماني الصادر عام 1913[3].

وبعد ذلك أصدرت سلطة الانتداب مجموعة من القوانين والتعليمات تضمن لهم السيطرة والهيمنة على شؤون التربية والتعليم كافة وتوجيهها نحو أغراضهم السياسية لترسخ الوجود الفرنسي والقضاء على التوجه القومي العربي[4]، وبذلك تم تعديل برامج المدارس الابتدائية والثانوية فأدخلت مادة اللغة الفرنسية في التعليم[5]، وجعلها لغة رسمية على قدم المساواة إلى جانب اللغة العربية وتغيير المنهج التربوي لإزالة أولوية الثقافة العربية وحضارتها واستبدالها بالثقافة والحضارة الفرنسية وبجغرافية وتاريخ فرنسا وملوكها، فكان الأطفال في سوريا يحيون العلم الفرنسي كل يوم[6].

وكانت المواد التي تدرس في المدارس الابتدائية على النحو التالي: الدين الإسلامي، اللغة العربية، اللغة الفرنسية، التاريخ، الجغرافيا، الرسم، الأشغال اليدوية، الغناء، الرياضة[7].

---

(1) حكمت علي إسماعيل: نظام الانتداب الفرنسي على سورية (1920 و 1928م)، دار طلاس، دمشق، 1998، ص 282.

(2) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 11.

(3) خالد قوطرش: التعليم في سورية نشأته وتطوره، تر: نزار أباظة، دار الفكر، دمشق، 2001م، ص 61.

(4) حكمت علي إسماعيل: المرجع السابق، ص 283.

(5) خالد قوطرش: المرجع السابق، ص 61.

(6) كمال ديب: تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011م، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 2012، ص 42.

(7) خالد قوطرش: المرجع السابق، ص 61.

كما أكثر الفرنسيون من المدارس الفرنسية الخاصة وخصصوا لها معونات وكان القبول فيها متاحا للأقليات الدينية والأسر الثرية التي فضلت أن لا يترعرع أبناؤها في الأوساط الشعبية كما أداروا شؤون التعليم في المدارس العامة إدارة مباشرة، فكان لكل مدرسة حكومية مدير واحد للدروس الفرنسية التي احتلت مكانا بارزا في المناهج رغم أن التعليم كان باللغة العربية[1].

لقد شجعت فرنسا مدارس الإرساليات في سوريا ولا سيما اليسوعية، وحاولت فرنسا تبرير سياستها التي تقوم على التضييق على المدارس العربية بأنها لا حاجة لوجود لغتين في البلاد[2].

كما كان لليهود في سوريا عدد من المدارس، فقد كانوا يشرفون على ست من المدارس اليهودية وهي مستقلة عن إدارة الحكومة[3] وهذا يدل على أنه رغم قلة عدد اليهود في سوريا إلا أنهم كانوا مستقلين من الناحية التعليمية ولم يتدخل الفرنسيون فيها على عكس مدارس الحكومة الإسلامية التي تم تقييدها[4].

لقد ركز الانتداب الفرنسي على إنشاء معظم المدارس في المدن و أهمل الجبل والمناطق الريفية، إذ أنها لم تقم بأي إجراء في سبيل محاربة الجهل والأمية في المناطق الريفية والجبلية، مما يدل على أن السلطة الفرنسية كانت تعمل على نشر الجهل بالريف السوري.[5]

كان التعليم الابتدائي في ظل الانتداب الفرنسي مقسم إلى مرحلتين أولية وابتدائية فكانت المرحلة الأولية تمتد أربع سنوات وأما المرحلة الابتدائية فمدتها سنتين، وكان يتوجب على

(1) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 11.
(2) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص 188-189.
(3) محمد علي كرد خطط الشام، ج3، مطبعة الترقي، دمشق، 1925م، ص 288.
(4) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 193.
(5) جبرائيل سعادة: محافظة اللاذقية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (د.ت)، ص 169-170.

طلاب المرحلة الأولى اجتياز امتحان في غير مدارسهم استعداد للسنة الخامسة، في حين يلزم على طلاب المرحلة الابتدائية أن يجتازوا امتحان شاملا لينالوا الشهادة الابتدائية التي تؤهلهم لدخول المدارس الثانوية[1].

وكان نظام التعليم الابتدائي مختلف بين دول لبنان الكبير والعلويين ودولة سوريا، ففي دولة لبنان ودولة العلويين كانت المدارس الابتدائية من الدرجة الأولى تعطي دروسا أولية ودروسا متوسطة وهي منتشرة في القرى وأحياء المدن، ومدة الدراسة فيها ست سنوات حيث يحصل الطلاب في نهايتها على الشهادة اللبنانية أو العلوية على النمط الفرنسي، أما المدارس الابتدائية من الدرجة الثانية لا تقبل إلا الطلاب الحاصلين على الشهادة ومدة الدراسة أربع سنوات وتمنح شهادة الدراسات الابتدائية العالية اللبنانية والعلوية، والطلاب المتخرجون من هذه المدارس يمكن قبولهم في مدارس المعلمين ومدارس الفنون والصناعة[2].

أما في دولة سوريا فقد كانت المدارس الابتدائية منظمة وفق القانون العثماني الذي نص على أن يكون التعليم مجاني في المدارس الرسمية ومدته ست سنوات وتشمل المدارس الابتدائية العامة ومدارس حضانة ومدارس ابتدائية أولية ومدارس فنون وحرف[3].

ومن بين المدارس الابتدائية التي ظهرت في سوريا في فترة الانتداب الفرنسي نجد:

- مدرسة سعادة الأبناء: هي من أشهر مدارس الذكور لجمعية الغراء، وفتحت هذه المدرسة عام 1926.
- مدرسة وقاية الأبناء: هي من مدارس الذكور الابتدائية التابعة لجمعية الغراء، فتحت سنة 1927.

(1) خالد قوطرش: المرجع السابق، ص 62.
(2) حكمت علي إسماعيل: المرجع السابق، ص 286.
(3) المرجع نفسه، ص 286.

– مدرسة روضة الحياء: إحدى مدارس البنات التابعة لجمعية الغراء، تأسست عام 1927.[1]

أما التعليم الثانوي فكانت المدرسة الثانوية تسمى "تجهيز" ومدة الدراسة فيها أربع سنوات إكمالية تنتهي بالبروفية وثلاث سنوات للحصول على البكالوريا، وكانت هذه الأخيرة على قسمين أولى و ثانية، وكانت البكالوريا الثانية إما فلسفة أو رياضيات، وكان يوجد في سوريا خمس مدارس ثانوية في كل من دمشق وحلب وحمص وحماة ودير الزور، ومدرستان للبنات في دمشق وحلب، ولم يكن فيها سوى مدرستين لمنح شهادة البكالوريا في دمشق وحلب. و تأهل شهادة البكالوريا الثانية للانتساب إلى الجامعة[2].

وكان التعليم باللغة العربية وجعلت الفرنسية لغة أولى إجبارية وقد عمدت سلطات الانتداب على جعل فروقات في التعليم بين المناطق السورية، فقد كان في دولة سورية وحدها تعليم ثانوي رسمي، بينما كانت في المناطق الأخرى كليات خاصة[3].

لقد عانت المناطق السورية من تأخر ظهور المدارس فيها وكذلك قلتها، ومثال عن هذه المناطق نجد محافظة دير الزور التي لم تعرف التعليم الثانوي حتى الربع الثاني من القرن العشرين حيث تأسس المكتب السلطاني (المدرسة السلطانية) عام 1925 ليتحول إلى مدرسة التجهيز، ومن ثم إلى ثانوية الفرات القائمة حاليا[4].

أما عن التعليم العالي فقد أخذت السلطات متابعة مراحل تنظيم قبول الطلاب، ومواعيد التسجيل، وإعداد المناهج، وتهيئة الكوادر التعليمية، ولقد حدد المعهد الطبي مواعيد القبول

(1) نزار أباظة: مدارس دمشق ومعاهدها، دار الفكر، دمشق، 2020، ص ص 81– 85.

(2) حكمت علي إسماعيل: المرجع السابق، ص 287.

(3) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 13.

(4) مازن الشاهين: تاريخ محافظة دير الزور، دار صائب، دمشق، 2008، ص 505.

للطلبة كما حدد بدء الدراسة في 20 سبتمبر 1920م[1]، وفي الوقت الذي كانت فيه الجامعة تحاول انتزاع اعتراف الفرنسيين بها رسميا لم تهمل واجباتها اتجاه المواطنين، فقد استمر المعهد الطبي والمستشفى الوطني في العمل[2]، وقد تم تأسيس الجامعة السورية في 15 جوان 1923م بدمشق تتكون من المجمع العلمي العربي ومن مدرستي الطب والحقوق لتكون جامعة عربية للشام[3].

فكرت السلطة الفرنسية في إنشاء جامعة دمشق بعد أن فشلت في غلق الجامعة السورية، لتعمل هذه الجامعة على مواجهة الثقافة الإسلامية بالثقافة الغربية، لكنه نظرا لوجود عدد كبير من المسلمين في سوريا، واعتبار دمشق مركزا ثقافيا إسلاميا، فشلت هذه الفكرة[4].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الفرنسيين كانوا قد عمدوا على تجريد التعليم من محتواه بضرب مراكز اللغة العربية وإيجاد مناهج تساعد على وضع الأجيال تحت رحمة التأثير الثقافي ذلك بجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية، وإلزامية التعليم بها في المدارس الابتدائية[5].

(1) عبد الكريم رافق: تاريخ الجامعة السورية البداية والنمو، 1901- 1946، مكتبة نوبل، دمشق، 2004، ص ص 74-75.

(2) المرجع نفسه، ص 87.

(3) محمد علي كرد خطط الشام، ج4، المرجع السابق ، ص 85.

(4) جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 190.

(5) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 14.

ثالثا: الصحة

تقريبا لم يترك العثمانيون مؤسسات ومرافق صحية بسوريا غير أبنية متداعية لمستشفيات عسكرية في دمشق وحلب وحمص وحماة وغيرها[1]، لذا قامت الإدارة الفرنسية عبر مصلحة الصحة العامة التابعة للمفوضية العليا للاحتلال بإنشاء مؤسسات طبية شمل عملها كل الدول السورية المحلية ونظمت المصلحة المذكورة حملات مكافحة الملاريا والأمراض التناسلية والتراخوما وقدمت الإعانات للمؤسسات والمشاريع وأنشأت عدد من المستشفيات ومأوى العجزة والمستوصفات ودعا معهد الطب جامعة دمشق بالتعاون مع المؤسسات الحكومية إلى الإشراف على نظافة المياه والأسواق والمسالخ[2].

لقد عرفت المناطق السورية نقص في المرافق الصحية وإهمال من طرف السلطات في هذا الجانب إذ عانت الجزيرة السورية من قلة وإهمال العناية الصحية، حيث لم يكن فيها حتى عام 1944 غير طبيبين رغم اتساع مساحتها، فكان واحد في الحكة وأخر في القامشلي[3]، فكان في حال إذا نقل أحدهما أو سافر بالإجازة يتكفل بالمحافظة طبيب واحد وكان هناك مستشفى صغير في الحكة، ومستوصف في القامشلي، وآخر في المالكية[4].

تحت ضغط الجمعيات المحلية، خاصة النسائية منها، واستجابة للحملات الصحفية التي شككت في صحة الأرقام التي كانت سلطات الانتداب تبعث بها في تقاريرها السنوية إلى عصبة الأمم، أخذت هذه الأخيرة منذ مطلع العشرينيات ترسي الدعائم لإنشاء شبكة من المشافي والمستوصفات وما أن حل عام 1939م، حتى وصل مجموع ما أقيم من مشافي ومستوصفات،

(1) وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي: المرجع السابق، ص 16.

(2) ستيفان هامسلي لونغريغ: المرجع السابق، ص 359.

(3) اسكندر داود: الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر، مطبعة الترقي، دمشق، 1959م، ص 346.

(4) المرجع نفسه، ص 346.

ودور للأيتام والملاجئ الخاصة والعامة بها فيها تلك التي كانت تتلقى المساعدات المالية والدعم من الحكومة الفرنسية مباشرة ما يقارب مئة مؤسسة[1].

كما قامت السلطات الفرنسية بإعادة ترتيب دوائر الصحة المحلية وزيادة عدد المراقبين الصحيين ووضع لوائح لمراقبة وتنظيم تجارة الأطعمة وعمل المطاعم، والمدارس، وغير ذلك من المرافق العامة، كما خصص المفوض السامي مبلغ نصف مليون ليرة في الثلاثينيات لبند الصحة العامة في الموازنة المشتركة لسوريا ولبنان الذي ارتفعت نسبته فيها من 2 إلى 2,6 خلال الفترة 1929م إلى 1938م.[2]

كما أنشأت المؤسسات الخيرية الأمريكية والبريطانية والدانماركية والسويسرية واليونانية والايطالية مجموعة من المؤسسات الصحية وكان اعتماد أهالي البلاد على مؤسسات طبية لا تملكها الدولة أحد الميزات البارزة للبلاد. ولم تكن هذه الظاهرة لتخلو من أخطار أبرزها إمكانية توقف المؤسسات في يوم ما، أو حتى مساهمتها في إحداث انقسام سياسي بين الأهالي[3].

(1) محمد علي صالح: إدارة الاقتصاد السوري من الانتداب الفرنسي1918– 1946م، منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، (د.ب)، 2020م، ص 102.

(2) المرجع نفسه، ص 102.

(3) ستيفان هامسلي لونغريغ: المرجع السابق، ص ص 359، 360.

الخـــاتمـــة

من خلال دراستنا لموضوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا في ظل الانتداب الفرنسي 1920 – 1946 توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات نوردها في الآتي:

- ✓ سوريا تميزت بموقعها الجغرافي والاستراتيجي ما جعلها عرضة للأطماع الأجنبية، وعلى رأسها فرنسا.
- ✓ عرفت سوريا أحوال اقتصادية واجتماعية متدنية قبيل الانتداب الفرنسي، وذلك لعدم اهتمام السلطات العثمانية.
- ✓ اشتدت المؤامرات الأجنبية من أجل تقسيم المشرق العربي، وحرص فرنسا على أن تكون سوريا من حصتها، وهذا ما أقره صك الانتداب بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو سنة 1920.
- ✓ لقد عرفت سوريا فترة الانتداب الفرنسي أوضاع اقتصادية متدنية ومتدهورة، وذلك نتيجة للسياسة التي فرضتها سلطات الانتداب داخل القطاعات الاقتصادية.
- ✓ قامت سلطات الانتداب الفرنسي بتقسيم الأراضي الفلاحية وتجزئتها.
- ✓ عرفت الصناعات المحلية إرهاق بسبب إغراق الأسواق المحلية بالبضائع والصناعات الأجنبية، وذلك تبعا لسياسة الباب المفتوح التي فرضها صك الانتداب.
- ✓ شهدت التجارة السورية تقيدا وذلك بسبب القوانين والقيود الجمركية التي فرضتها سلطات الانتداب الفرنسي.
- ✓ لقد عرفت سوريا أوضاع اجتماعية يشوبها التوتر والتدهور وليست أحسن من الأوضاع الاقتصادية.
- ✓ عملت السلطات الفرنسية على خلق الفتنة بين فئات المجتمع السوري وذلك ببث الفكر الطائفي داخلها، وتقسيم البلاد إلى دويلات.

- ✓ حاولت فرنسا السيطرة على التعليم ومرافقه في سوريا، فقد فرضت اللغة الفرنسية كاللغة رسمية للتعليم.
- ✓ شهد الوضع الصحي تدهورا وقلة المرافق الصحية داخل المناطق السورية، وتقديم الدول الأجنبية الدعم في هذا المجال بإنشاء مرافق صحية، هذا ما شكل خطر على سلطات الانتداب الفرنسي داخل سوريا.

الملاحق

ملحق رقم: 01

خريطة توضح حدود سورية في ظل الانتداب الفرنسي.[1]

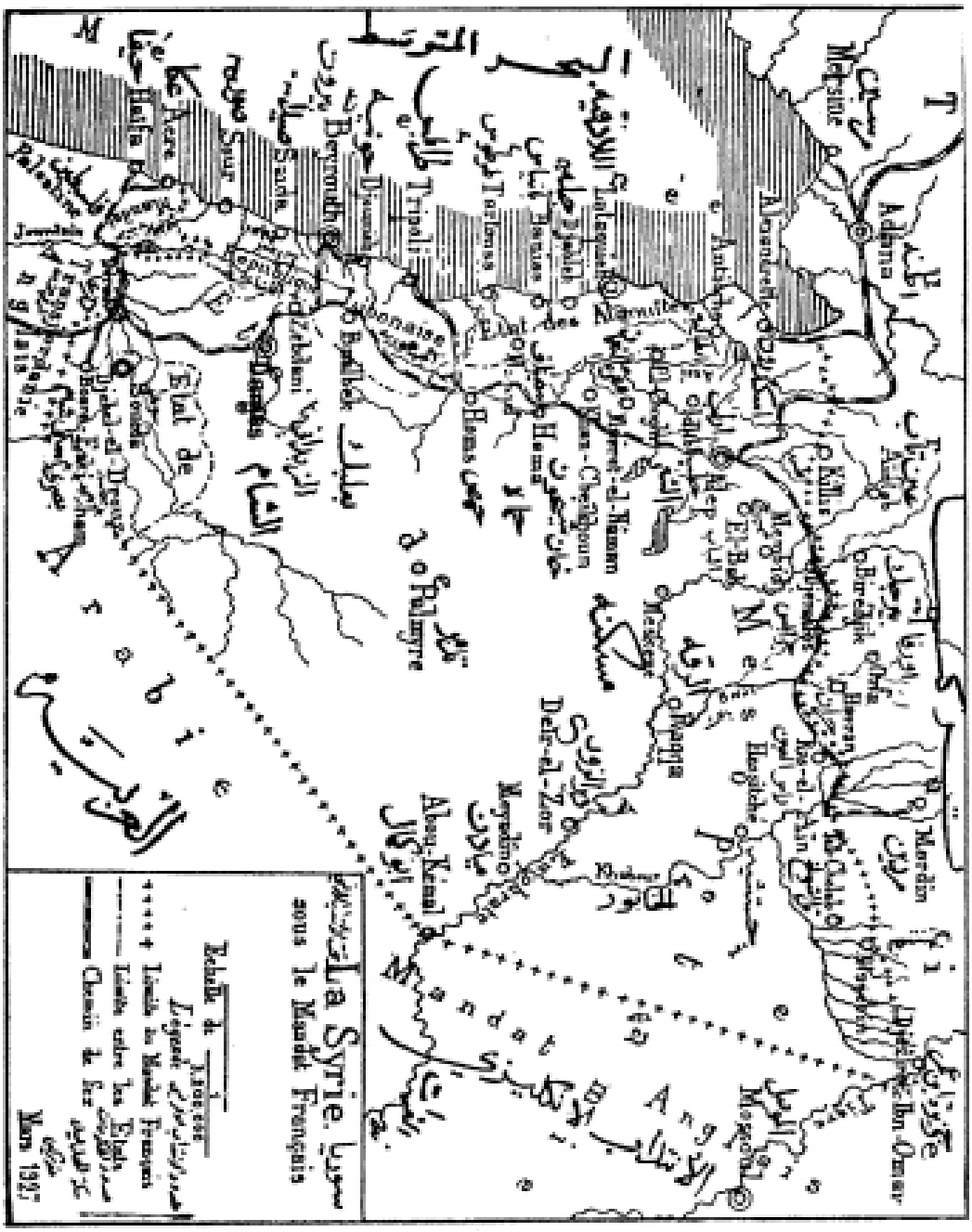

(1) وجيه الكوثراني: بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، المرجع السابق، ص 426.

ملحق رقم: 02

ميزان سوريا التجاري في الفترة 1921-1930م.[1]

العام	الاستيراد بالليرات السورية	التصدير بالليرات السورية	العجز بالليرات السورية
1921	30082850	3442000	26640850
1922	26312700	5715150	20597550
1923	28028860	12342062	15681798
1924	39831738	16996683	22835055
1925	48779910	22959551	25830359
1926	63357034	27240972	36116062
1927	64123272	72386927	36736345
1928	66002011	26741705	39260306
1929	72998401	34237623	38760878
1930	63526308	30616083	32910225

(1) بدر الدين السباعي: المرجع السابق، ص 270.

ملحق رقم: 03

توزيع سكان سوريا حسب الطوائف حسب الإحصائيات الفرنسية 1925[1]

الطائفة	عدد أفرادها
السنة	1075816
العلويين	27930
الشيعة	110002
الاسماعليون	14882
الموارنة	186676
الروم الأرثوذكس	151000
الأرمن الأرثوذكس	69000
اليعاقبة	8896
البروتستانت	8887
السريان	6997
اللاتين	3455
الكلدان	1267
النساطر	104
المجموع	2020174

(1) بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 56.

ملحق رقم: 04

التركيبة الطائفية لسورية حسب المصادر البريطانية لعام 1943م.[1]

الطائفة	مجموع عدد أفرادها
السنة	1971053
العلويين	325311
الاسماعيليين	28527
الدروز	87184
اليهود	29770
الصابئة	12742
اليزيدية	2788
الأرمن الكاثوليك	16790
الأرمن الأرثوذكس	101747
الموارنة	13349
البروتستانت	11187
الكلدان	4719
السريان الكاثوليك	16247
السريان البروتستانت	40135
اللاتين	5996
الروم الكاثوليك	46733

يتبع

الروم الأرثوذكس	136957
النساطرة	9176
المجموع	[1]2860411

1() بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 57.

ملحق رقم: 05

تقسيم السكان حسب انتمائهم الطائفي خلال الفترة 1925 إلى 1926[1]

الطائفة	دولة سورية	دولة لبنان	دولة العلويين	دولة جبل الدروز	المجموع
السنة	899686	122678	52778	674	1075816
الطوائف غير سنية	73415	142090	180748	42686	438939
الكاثوليك	45547	220203	6600	2112	274462
النصارى غير الكاثوليك	81599	73828	37815	4856	198098
الأرمن	–	32859	–	–	32859
اليهود	13147	3372	7	–	16562
طوائف أخرى	7398	2759	–	–	10157
المجموع	1120792	597789	277948	50328	2046893

(1) بشير زين العابدين: المرجع السابق، ص 52.

المصادر والمراجع

أولا: المذكرات الشخصية

1) الطنطاوي علي: ذكريات، ج5، ط5، دار المنار، المملكة العربية السعودية، 2006م.
2) الكوراني أسعد: ذكريات وخواطر مما رأيت سمعت وفعلت، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2000م.

ثانيا: الكتب

1) أباظة نزار: مدارس دمشق ومعاهدها، دار الفكر، دمشق، 2020م.
2) الاتاسي نشوان: تطور المجتمع السوري 1831-2011، أطلس، لبنان، 2015م.
3) الأرمنازي نجيب: محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1953م.
4) أغران فيليب: القضية المشتركة (المعلومة بين الملكية المشاعية والملكية الخاصة)، تر: عبد الودود عامر عمراني، دار المدى للثقافة والنشر، قطر، 2007م.
5) آل جندي أدهم: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1960م.
6) انطونيوس جورج: يقظة العرب -تاريخ حركة العرب القومية-، تر: ناصر الدين الأسد إحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، لبنان، 1987م.
7) بابيل نصوح: صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، ط2، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2001م.
8) بشير زين العابدين: الجيش والسياسة في سورية 1918 و2018، دار الجباية، بريطانيا، 2008م.
1) بيهم محمد جميل: الانتدابات في العراق وسوريا- انجلترا- فرنسا، مطبعة العرفان، بيروت،1931م.
9) حتي فيليب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، تر: جورج حداد- عبد الكريم رافق، ج1، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).

10)حتي فيليب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، تر: كمال اليازجي،ج2، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).
11)الحسني علي: تاريخ سوريا الاقتصادي، مطبعة بدائع الفنون، دمشق، 1962م.
12)الحفار الكزيزي سلمى: لطفي الحفار1885-1968، مذكراته، حياته وعصره، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997م.
13)حكمت علي إسماعيل: نظام الانتداب الفرنسي على سورية 1920 و 1928، دار طلاس، دمشق، 1998م.
2) الحكيم يوسف: سورية والانتداب الفرنسي، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 1991م.
14)حماده سعيد: النظام النقدي والصرافي في سوريا، مطبعة الأميركانية، بيروت، 1935م.
15)خالدي مصطفى و فروخ عمر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، 1953م.
16)خوري فيليب: سوريا الانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية1920-1945، تر: مؤسسة الأبحاث العربية، مطبعة جامعة برنستون الأمريكية، لبنان، 1997م.
17)داود اسكندر: الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر، مطبعة الترقي، دمشق، 1959م.
18)ديب كمال: تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف2011، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 2012م.
19)رافق عبد الكريم: تاريخ الجامعة السورية البداية والنمو، 1901- 1946، مكتبة نوبل، دمشق، 2004م.
20)رمضان عبده علي، تاريخ الشرق الأدنى القديم وحضارته منذ فجر التاريخ حتى مجيء حملة الاسكندر الأكبر، ج2، دار نهضة الشرق، القاهرة، (د.ت).
21)الريحاني أمين: فيصل الأول، مطبعة صادر، بيروت، 1934م.
22)السباعي بدر الدين: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850- 1958)، دار الجماهير، دمشق، 1967م.
23)سعادة جبرائيل: محافظة اللاذقية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (د.ت).

24)سعيد أمين: الثورة العربية الكبرى –تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مج1– النظام بين العرب والأتراك، مكتبة مدبولي القاهرة، (د.ت).
25)سعيد أمين: الثورة العربية الكبرى تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مج3، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت).
26)سلطان علي: تاريخ سوريا 1918–1920 حكم فيصل بن الحسين، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1987م.
27)السمان أحمد: محاضرات في اقتصاديات سوريا، معهد الدراسة العربية العالية، دمشق، 1955م.
28)الشاهين مازن: تاريخ محافظة دير الزور، دار صائب، دمشق، 2008م.
29)شنبور رأفت شفيق: جمعية الأمم والانتدابات، مطبعة صدى الشعب، طرابلس الشام، (د.ت).
30)الشيخ رأفت: تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1996م.
31)صالح محمد علي: إدارة الاقتصاد السوري من الانتداب الفرنسي1918– 1946، منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، (د.ب)، 2020م.
32)ظاهر مسعود: الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840–1990، دار الأدب، بيروت، 1991م.
33)طربين أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م.
34)عثمان هاشم: تاريخ سوريا الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2012م.
35)عزمي بشارة: الطائفة –الطائفية– الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، قطر، 2018م.
36)العسيري أحمد معمور ، موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام إلى عصرنا الحاضر1417هـ/96–97م، ط1، فهرسة مكتبة الملك فهد أثناء النشر، الدمام، 1996م.

37)عمر عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي 1516-1922، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م.

38)عوض عبد العزيز محمد: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914، دار المعارف مصر، (د.ت).

39)عيسى أحمد عبد العزيز: في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2016م.

40)غربي الغالي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011م.

41)فخري أحمد: دراسات في تاريخ الشرق القديم- مصر- العراق- سوريا- اليمن- إيران، مختارات من الوثائق التاريخية، ط2، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1963م.

42) قاسمية خيرية: الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).

43)القوزي محمد علي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م.

44)قوطرش خالد: التعليم في سورية نشأته وتطوره، تر: نزار أباظة، دار الفكر، دمشق، 2001م.

45)كرد محمد علي: خطط الشام، ج3، مطبعة الترقي، دمشق،1925م.

46)كرد محمد علي: خطط الشام، ج4، مطبعة الترقي، دمشق، 1926م.

47)كوثراني وجيه: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988م.

48)كوثراني وجيه: بلاد الشام في مطلع القرن العشرين -السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 1984م.

49)لورانس هنري: اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، ط2، دار الجماهير ليبيا، (د.ت).
50)لونغريغ ستيفان هامسلي: سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار العقبة، بيروت، (د.ت).
51)المبارك محمد: تركيب المجتمع السوري "رؤية إسلامية مبكرة لحل الإشكال العرقي، الطائفي، الغربي في سوريا" دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.
52)محارب معاذ: تغيرات الغربطة السورية من العهد العثماني حتى اليوم، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (د.ب)، 2017م.
53)مردم بك سلمى: استقلال سوريا (أوراق جميل مردم بك)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1994م.
54)منسي محمود صالح: الشرق العربي المعاصر، القسم الأول الهلال الخصيب، (د.ن)، (د.ب)، 1990م.
55)ياغي إسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م.

ثالثا: المقالات

1) عامر محمود: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117 و 118، جويلية 2012م.

رابعا: المجلات

1) مجلة دراسات تاريخية، العددان 117، 118، جويلية 2012م.

خامسا: الرسائل الجامعية

1) بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم جيهان: الآثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (1342-1359/ 1924-1939م)، رسالة دكتوراه، تخصص التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2011م.
2) الحسناوي وسيم عبد الأمير وهيب: سعد الله الجابري ودوره السياسي في سوريا حتى عام 1947، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة القادسية، 2012م.
3) عفيف أحمد خليف عيسى: مشروع سوريا الكبرى من 1921-1951، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1991م.
4) فرحان حسين يوسف سامي: لطفي الحفار ودوره في تاريخ سورية 1880-1968، رسالة ماجستير، تخصص آداب في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2010م

سادسا: الموسوعات والمعاجم

1) الخوند مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية – سورية،ج10، مؤسسة هانياد، لبنان، 1997م.
2) شامي يحي: موسوعة المدن العربية الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، 1993م.
3) صابان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية س3- مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.
4) عتريس محمد: معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، (د.ت).
5) نبهان يحيى محمد: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ

الفصل الأول: التعريف بالمنطقة جغرافيا وسياسيا 5

أولا: الموقع الجغرافي..... 6

1) **السهل الساحلي:**..... 7

2) **السلسلة الغربية:** 7

3) **السلسلة الشرقية:**..... 8

ثانيا: الإطار السياسي..... 9

ثالثا: الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسوريا في ظل التواجدالعثماني قبيل الانتداب 13

1) **الواقع الاقتصادي:** 13

2) **الواقع الاجتماعي:** 14

رابعا: خضوع سوريا للانتداب الفرنسي 1920م..... 18

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية في سوريا خلال الإنتداب الفرنسي..... 21

أولا: الفلاحة 22

ثانيا: الصناعة 26

ثالثا: التجارة 29

الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية في سوريا أثناء فترة الانتداب الفرنسي 33

أولا: تركيبة المجتمع السوري 34

ثانيا: التعليم 39

ثالثا: الصحة..... 44

خاتمة: 46

الملاحق 48

قائمةالمصادر والمراجع 54

الملخص

تناولت الدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها سوريا إبان الانتداب الفرنسي (1920–1946م) ولقد عرفت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في سوريا تدهورا خلال هذه الفترة أكثر من سابقتها وذلك نتيجة للسياسة التعسفية المتبعة من طرف سلطات الانتداب الفرنسي، فا في الجانب الاقتصادي قد عرفت الفلاحة تغيرات جديدة مست الأراضي وتقسيماتها، كما شهدت الصناعة ضعف بسبب مزاحمة البضائع الأجنبية، وكما عرفت التجارة تقييدا بسبب القوانين والحواجز الجمركية، وأما في الجانب الاجتماعي فقد أحدثت خللا داخل المجتمع السوري، وكما جعلت من اللغة الفرنسية لغة رسمية في التعليم السوري لطمس الثقافة العربية، كما عرف الجانب الصحي نقصا في المرافق الصحية، وكذلك الأطباء. وكل هذا قامت به سلطات الانتداب الفرنسي لخدمة مصالحها على حساب المجتمع السوري وثروات بلاده.

الكلمات المفتاحية: سوريا، الانتداب الفرنسي، الفلاحة، الصناعة، التجارة، الصحة، المجتمع، التعليم.

Summary

The study dealt with the economic and social conditions in Syria during the French Mandate during (1920-1946) the economic and social conditions in Syria deteriorated during this period more than the previous ones. this is a result of the arbitrary policy follaved by the French Mandate authorities, the lands and their divisions, and the industry witnessed wearkness due to the crowding out of foreign goods, and trads was also knouwn to be restricted due to laws and customs barriers. As for the social aspest, it caused an imbalance withi the syrian society, and also made the french language an official language in syrian education to oblitrate the arab culture, as the side knew. There is a shortage of health facilities, as well as doctors. And all of this was done by the mandate authorities to serve its interests at the expense of the Syrian society and the wealth of its sociaty.

Keywords: Syria, French mandate, lands, industry, trade, the society, education, the health.